وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب و اللغات

قسم الآداب و اللغة العربية

[illegible]

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

شهينازمزداوت

إشراف الدكتور:

الأمين ملاوي

لسنة الجامعية:

1433 / 1434 هـ

2012 / 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ
ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ
عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ
نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾ ﴾ : -

شكر وتقدير

يسعدني وأنا أقدم هذا الجهد المتواضع في الدراسات النحوية في ثنايا النص القرآني الذي ارج وان يكون له صدى بين المشتغلين بدراسة اللسان العربي وأساليبه وتراكيبه وصغيه المعجزة في القران الكريم ان أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكامل اعترافا بالجميل وردا للحق لأصحابه إلى أستاذي الفاضل الأمين ملاوي الذي علمني استمراء مشقة البحث، وأصالة الرأي، وطرق المعالجة، وطرائق العرض، وهو دين لا يمكن الوفاء به بمجرد الكلمات فجزاه الله خير الجزاء بثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة انه قريب مجيب الدعاء.

مقدمـــة:

لا خفاء في الدارس ارتباط الدرس اللغوي بالنص القرآني،إذ من المعلوم أن سعي العلماء إلى الحفاظ عليه، ومحاولة فهمه و إدراك مقاصده،واستنباط تشريعاته كان وراء نشوء ذلك العلم الذي أصبح معلما على الحضارة الاسلامية وهو علم العربية,

وإذا كان المنطق واحدا فإن المناهج والمسالك والغيابات مختلفة.ومن ذلك جاء تميز العلوم وتخصصها، ومن بينها علم النحو الذي كان منطلقه القرآن الكريم، ثم تعمم النظر ليشتمل العربية في بيان نظامه وابرازه، فقد بذل النحاة جهدا محمودا في دراسة العربية وتقعيدها.بدأ بإستقراء ظواهرها وصولا الى ضبط أحكامه .

ولا شك أن عملية التقعيد تخضع لضوابط وأسس تقوم عليه وهي بمثابة مبادىء عامة حكمت التفكير النحوي تصورا وممارسة.لذلك وجب التمييز بينما توصل اليه النحاة من أحكام ومنهجهم في سبيل تحقيق تلك النتائج،بمعنى أن النحاة أصدروا في أحكامهم عن ضوابط توجهية هي التي حددت مسالك الدراسة وطبيعتها.

فالأحكام النحوية وما وقع فيها من خلاف إنما مرده الى مبادىء عامة كانت حاضرة ذهن النحاة وظهرت في ممارساتهم، وقد صرحوا بها حينا،وأضمروها أحايين أخرى.

وإن عمل النحاة يلخص عمومه في استدلالهم على أنظمة العربية من خلال الكلام المحتج به.وعملية الاستدلال محكومة بضوابط هي ما يعرف بي قواعد الاستدلال النحوي،التي كان لها الأثر الكبير في توجيه الأحكام.

واقترابا من الموضوع في علاقة بالنص القرآني جاء عنوان المذكرة:قواعد الاستدلال النحوي وأثرها في توجيه النص القرآني–دراسة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري" أما أسباب اختياري لهذا الموضوع فقد أجملتها فيما يلي:

- رغبة البحث في الدراسات القرآنية.
- محاولة الكشف عن أسرار النص القرآني من جوانبه اللغوية والنحوية والصرفية.
- قلة الدراسات الحديثة التي تنظر للقواعد الاستدلالية.
- أهمية الموضوع من جهة كونه يدرس جانبا من نحو اللغة العربية(القواعد الاستدلالية) في ثنايا النص القرآني، وذلك من زوايا لم تنل حقها من الدراسة والبحث عند القدماء.
- دور الموضوع في توجيه النص القرآني والرجوع بالجزئيات إلى كليات يمكن أن تستنبط منها وتكون بمثابة الجذور لكل المسائل الفرعية وهذا ليس بالأمر السهل، مع أن البحث لابد أن يقوم عليه، ولذلك كان موضوع عنايتي واهتمامي.
- إلقاء الضوء على كتاب "البيان في غريب إعراب القران" لابن الانباري نظرا لأهميته في دراسة هذه القواعد.

قامت المذكرة على إشكالية تتمثل في أسئلة، منها:

- ما المقصود بمصطلح قواعد الاستدلال النحوي؟ وما موضوعها؟
- كيف كرست هذه القواعد عملية التوجيه النص القرآني؟
- كيف ساهمت هذه القواعد في توليد دلالات النص القرآني؟

وللإجابة عن الأسئلة صميم البحث في هيكل يتكون من فصلين، عقد الفصل الأول بعنوان: قواعد الاستدلال النحوي بين تأسيس المصطلح وضرورة الموضوع وقد جاء مكونا من:

1- النحو بين القاعدة والتقعيد

2- القاعدة بين اللغة والاصطلاح

3- أنواع القواعد النحوية

4- شروط بناء القاعدة

5- قواعد الاستدلال النحوي وشرعية المصطلح

6- قواعد الاستدلال بين كثافة الحضور وغياب التعريف

7- أقسامها عند تمام حسان

8- علاقتها بأدلة النحو العربي

9- علاقتها بقضايا التفكير النحوي

اما الفصل الثاني فوسم بـ: توجيه النص القراني في ضوء قواعد الاستدلال النحوي وقد جاء مكونا من:

1- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه القراءات القرآنية:

- توجيه القراءة
- تفضيل وترجيح القراءة
- رد القراءة

2- أثر القواعد الاستدلالية في تفسير استعمال بوجه مخصوص

3- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه العطف على لفظ بعينه

4- أثر القواعد الاستدلالية في امتناع حكم مخصوص

5- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه الفصل بين متلازمين

6- أثر القواعد الاستدلالية في تأويل النص القرآني

7- أثر القواعد الاستدلالية في تحديد الوظيفة النحوية للصيغة الصرفية

8- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه الحذف وتقدير المحذوف

9-العامل بما له علاقة بتوجيه القران

10- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه ترجيح استعمالين

انطلق البحث من مصادر ومراجع أهمها:

- كتاب البيان في غريب إعراب القران لابن الأنباري
- كتاب الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي
- كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.
- كتاب الخصائص لابن الجني
- كتاب الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي لمحمد عبد العزيز عبد الدايم وغيرهم.

والأهداف المتوخاة من هذا البحث هي:

- خدمة الدرس النحوي، من خلال دراسة جانب من جوانبه (قواعد الاستدلال النحوي)
- إن استخراج وجمع القواعد الاستدلالية من البيان ودراستها يساهم في تسهيل عملية الاستدلال مما يساعد القارئ على الفهم اللغوي الصحيح.
- -الكشف عن طبيعة هذه القواعد ووظيفتها واتصالها بكل الإجراءات اللازمة للتقعيد النحوي
- أما عن الصعوبات التي واجهت البحث فيتمثل أهمها في قلة الدراسات النحويةالتي تناولت موضوع القواعد الاستدلالية بالدرس والتحليل بالإضافةإلى ضيق الوقت.

وأخيرا نرجو أن يكون هذا البحث المتواضع مجالا واسعا لمن يريد الاستفادة من هذا النوع من القواعد في الدراسات النحوية.

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم ۝٧ ﴾الفاتحة: 7.

سورة البقرة

﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلكِتَٰبُ لَا رَيبَۛ فِيهِۛ ﴾البقرة: 1-2.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم ﴾البقرة: 11

﴿ وَإِذ نَجَّينَٰكُم مِّن ءَالِ فِرعَونَ يَسُومُونَكُم ﴾البقرة: 49.

﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَا وَيَسخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ فَوقَهُم يَومَ ٱلقِيَٰمَةِۗ ﴾البقرة: 212.

سورة آل عمران

﴿ ٱلتَّورَىٰةَ وَٱلإِنجِيلَ ﴾آل عمران: 3

﴿ فَلَمَّا وَضَعَتهَا قَالَت رَبِّ إِنِّي وَضَعتُهَآ أُنثَىٰ ﴾آل عمران: 36

﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ آل عمران: 146.

﴿ وَلَا يَحزُنكَ ﴾آل عمران: 176.

سورة النساء

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرحَامَۚ ﴾النساء: 1.

﴿ إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ ﴾النساء: 10.

﴿ خَٰلِدٗا فِيهَا ﴾النساء: 14.

﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ النساء: 125.

سورة المائدة

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾المائدة: 38.

﴿ وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ ﴾ المائدة: 47.

﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾المائدة: 91.

سورة الانعام

﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾الأنعام: 27.

﴿ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ ﴾الأعراف: 156.

﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾الأعراف: 186.

سورة التوبة

﴿ يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ سُورَةٞ ﴾التوبة: 64.

سورة هود

﴿ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ ﴾هود:3.

سورة الحجر

﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾الحجر: 22.

سورة الحج

﴿ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴾الحج: 20.

﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ ﴾الحج: 23.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ ﴾الحج: 25.

﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾الحج: 37.

سورة المؤمنون

﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴾المؤمنون: 20

سورة الفرقان

﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾الفرقان: 22

﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾الفرقان: 41

سورة السجدة

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾السجدة: 12.

سورة يس

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾يس: 32.

﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾يس: 35.

سورة الزمر

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾الزمر: 73.

سورة القمر

﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤ نِّعۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَاۚ ﴾القمر: 34–35.

سورة المنافقون

﴿ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾المنافقون: 3.

سورة الملك

﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾الملك: 11.

سورة الضحى

﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾الضحى: 5.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: قواعد الاستدلال النحوي بين تأسيس المصطلح وضرورة الموضوع	28-6
1. النحو بين القاعدة والتقعيد	7
2. القاعدة بين اللغة والاصطلاح	9
3. أنواع القواعد النحوية	11
4. شروط بناء القاعدة	14
5. قواعد الاستدلال النحوي وشرعية المصطلح	16
6. قواعد الاستدلال بين كثافة الحضور وغياب التعريف	17
7. أقسامها عند تمام حسان	19
8. علاقتها بأدلة النحو العربي	20
9. علاقتها بقضايا التفكير النحوي	23
الفصل الثاني: توجيه النص القراني في ضوء قواعد الاستدلال النحوي	55-30
1- اثر القواعد الاستدلالية في توجيه القراءات القرآنية:	32
- توجيه القراءة	32
- تفضيل وترجيح القراءة	32
- رد القراءة	32
2- اثر القواعد الاستدلالية في تفسير استعمال بوجه مخصوص	35
3- اثر القواعد الاستدلالية في توجيه العطف على لفظ بعينه	39
4- اثر القواعد الاستدلالية في امتناع حكم مخصوص	41
5- اثر القواعد الاستدلالية في توجيه الفصل بين متلازمين	41
6- اثر القواعد الاستدلالية في تأويل النص القرآني	44
7- اثر القواعد الاستدلالية في تحديد الوظيفة النحوية للصيغة الصرفية	44
8- العامل بما له علاقة بتوجيه القران	52
9- اثر القواعد الاستدلالية في توجيه الحذف وتقدير المحذوف	50
10- أثر القواعد الاستدلالية في توجيه ترجيح استعمالين	55
خاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	60
فهرس الآيات القرآنية	64
فهرس الموضوعات	69

الفصل الأول:

قواعد الاستدلال النحوي بين تأ
المصطلح وضرورة الموضوع

الفصل الثاني:

توجيه النص القرآني في ضوء الاستدلال النحوي

توطئـــة:

يتجه هذا الفصل في دراسته لقواعد الاستدلال النحوي إلى بيانها، بتحديد طبيعتها، وما تقدمه للنحو العربي وأصوله بوصفها ضوابط عامة تتصل بكل الإجراءات اللازمة للتقعيد النحوي من سماع وقياس وتحليل ووصف ومقارنة وتصنيف وتوجيه، وتفسير. ومعالم كبرى لضبط منهج التفكير عند النحاة، فلا يمكن معرفة التقعيد النحوي معرفة صحيحة إلا بدراسة تلك القواعد.

وسنحاول في هذا الجانب من البحث، بعد أن نعرض مفهوم القاعدة بين اللغة والاصطلاح، أن نبين أن الذين بحثوا موضوع القاعدة النحوية لم يخرجوا عن إطار عرض نماذج تطبيقية بغرض تعليمي بحت، فقد شهدت القاعدة النحوية كثافة الممارسة التطبيقية في العديد من المصنفات في مقابل غياب تعريفها وتحديد ماهيتها. وهذا ما حاول أن يصل إليه البحث، فقد كان الغرض فيه أن نذكر بعض الباحثين ممن عنوا بدراسة القواعد الاستدلالية، إذ يرجع الفضل في إلقاء الضوء على هذا النوع من القواعد إلى تمام حسان الذي يعد أول من عرّفها، وقسمها، وأطلق عليها مصطلح (قواعد التوجيه).وأن نبين نصيبها من الدرس النحوي قديما وحديثا.

وهذا الفصل فيه عرض لهذه الأفكار، وذلك من خلال النقاط الآتي ذكرها.

1 -النحو بين القاعدة والتقعيد:

إن صرح النحو العربي بصورته التي جاء عليها لا يمكن له أن يكون دراسة مضطربة، وإنما وراءها منهج هو الذي حكم تصور النحاة ووجه أحكامهم، لذلك وجب قبل محاكمة القواعد بيان منهج الوصول إليها وبنائها؛ وفي ذلك تأسيس لعمل يقترب من المصادر ليفهم بها الظواهر، وفي مقدمتها جملة القواعد المنهجية التي أسهمت في توجيه النظر النحوي إلى دراسة النظام اللغوي للعربية، ووسمت عمل النحاة وأعطته صفاته ، وحددت له طبيعته ومنهجه.

فقد حاول النحاة في تفسيرهم للظواهر اللغوية، أن يجمعوا بين جملة الفروع والجزئيات النحوية التي يربطها موضوع واحد، في كلام موجز جامع يتضمن حكما كليا يجمعها، ويسهل استحضارها عند إرادتها.

ولأجل ذلك كان البحث النحوي في حاجة ماسة إلى تأسيس نظرية التقعيد النحوي، وإبراز حدودها ومعالمها العلمية. فبعد أن استنبطوا الأحكام الجزئية، وتوصلوا إلى أن بعض الجزئيات بينها رابط مشترك، ولابد من جمعها تحت حكم واحد تندرج فيه، وتنتظم به "انتقلوا إلى مرحلة التصنيف، أي: إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات أو الظواهر النحوية في التراكيب، وذلك بقياس بعض الشواهد ببعض، لينتهوا بالمرحلة الأخيرة المتمثلة بالتجريد، والمقصود به تسمية الأقسام التي صنفت بمصطلحات معينة فكانت القواعد."[1]

وقد شكلت هذه الإجراءات التي وضعها النحاة منهجا لهم في تقعيد القواعد وصياغتها بغية الوصول إلى صحة الأحكام النحوية أو البرهنة على خطئها.وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين القاعدة والتقعيد " ووجوب التفريق بين المصطلحين ضرورة منهجية يقتضيها التفريق بين العلم ووسائل إنتاجه ونقده، والقاعدة بهذا تختلفعن التقعيد إذ يهدف الأخير إلى تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد. فإذا كانت القاعدة هي بيان النظام النحوي. فلتقعيد هو منهج النحاة في الوصول إلى ذلك. حيث يمثل طريقة بحثية في أساسها ومرجعها"[2]

يمكن القول: إن التقعيد النحوي منهج اتبعه النحاة للكشف عن التراث النحوي من جانب مادته التقعيدية، وما يتصل بذلك من صياغة قواعد وكليات، تضبط فروع النحو

1. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، ط1، 2007،ص 204.
2. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2009، ص255.

وجزئياته، لأجل تحقيق مبدأ الاطراد القاعدي، فالقاعدة هي الغاية من التقعيد. وبتعبير أدق القاعدة حكم كلي والتقعيد هو إجادها.

2- القاعدة بين اللغة والاصطلاح:

إنّ التأصيل لدراسة لغوية لا يكون إلاّ بتحديد المفهوم اللغوي الذي يشكل المصطلح في مظانه المختلفة عبر السياقات التي يتعاقب عليها، والقاعدة باعتبارها مادة معجمية تكتسب دلالة لغوية هي نتاج استعمال أصلي لها، وما تفرع عنه من معان ثانوية ودلالات هامشية.

تجمع المعجمات العربية على أن مدلول القاعدة هو الأصل والأساس الذي ينبني عليه غيره. ومن ذلك: القواعد بمعنى أساطين البناء وأعمدته وأسسه[1]، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ النحل: 26.

وجاء في لسان العرب لابن منظور: "قواعد الهودج: خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج منها. وقواعد الحساب: أصولها المعترضة في آفاق السماء، شبهت بقواعد البناء."[2]

أما القاعدة مفهوما اصطلاحيا فقد أخذت تعريفات ضمن الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، وهذا تأسيس لمفهومها المتخصص وإن كان جامعها هو الاصطلاح العام الذي يجد صلة ولو ضئيلة بينه وبين المدلول اللغوي، ومن تلك التعريفات ما يجمل في الآتي ذكره:أنها: " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها."[3]والقاعدة هي"حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه."[4] وهي بذلك "قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها."[5]

ومن خلال التعريفات المقدمة يمكن إرجاع ماهية القاعدة إلى جزئيتين رئيسيتين، وهما:

1 . ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق، ع، د)، دار صادر، بيروت، 3/ 361.
2. نفسه، وينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (ق، ع،د)، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط2، 1952، 340/1.
3. الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 171.
4. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، 140/1.
5. أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1982، 4/ 48.

-**الكلية**: وهي التي تمنح للقاعدة مرجعية الوجود، حيث تمثل بناء يضمن وحدة الشكل والجوهر للقضية المدروسة.

- **الاشتمال:** بحيث تكون جامعة لما يكونها من جزئيات تضمن لها الانسجام في دلالتها على جامعها.

3- أنواع القواعد النحوية:

إن ما تقدم ذكره من تعريفات للقاعدة النحوية يصدق على ما يعرف الأحكام الموصلة لمعرفة اللسان العربي، وتبين وظيفة الانتحاء، التي هي الوظيفة الأساس للنحو ولذلك غلب عليها هذا الوصف (النحوية)، إلا أن المتأمل في الكتابات النحوية القديمة يجد قواعد أخرى لا تبين الحكم مباشرة وإنما لها علاقة بمنهج التفكير أو بصورة أدق باستدلالات النحاة،وهي التي آثر البحث أن يصطلح عليها بقواعد الاستدلال النحوي. وعليه فالقاعدة النحوية يمكن أن تقسم إلى نوعين:

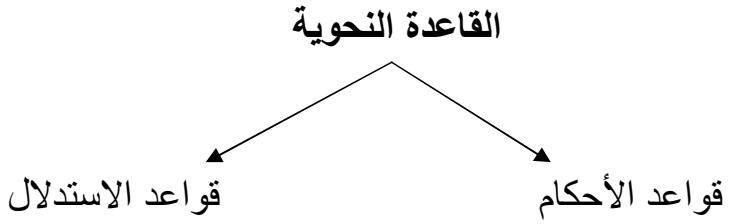

1- **<u>قواعد الأحكام</u>**: تشمل القواعد الخاصة بالمسائل المفردة، أو لنقل أنها تتعلق بتبويب النحو وتنظيم موضوعاته ومسائله، وضبط كيفية توظيف قواعده، بإبراز الأحكام النحوية من رفع ونصب وجر وجزم.ليسهل من خلالها الاستعمال اللغوي على المتعلمين وفهم قوانين النحو وأنظمته.[1]

وهذا النوع من القواعد النحوية يطلق عليه النحاة تسمية (قواعد النحو)، أو (قواعد الأبواب)، أو(قواعد الأحكام). وكثيرا ما نجده في كتب النحو التعليمية، وقد كان النحاة أكثر اهتماما به،خاصة في تفريع الأبواب النحوية، مثلما فعل سيبويه؛ فقد كان يجمل الكلام ثم يفرعه إلى فروع تتجلى فيها ملكته في التمييز بين المعاني الدقيقة، ثم يفرع ما يتشعب من تلك الفروع إلى فروع أخرى، حيث يتم استيفاء معاني ذلك الباب كقوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع (...) فأما ما مضى فذهب وسمع، ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت،

1. ينظر: الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2009، ص 16.

والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف وواو القسم، ولام الإضافة ونحوهما.[1]

2- **قواعد الاستدلال**: إذا كانت قواعد الأحكام أو الأبواب تشرع للمتكلم الانتحاء وتضمن له السلامة اللغوية آداء وكتابة وتعصم لسانه من الخطأ، وهي في عمومها مظهرة لنظام العربية وقوانينها، فهناك قواعد أخرى هي أقرب إلى منهج النحاة وتفكيرهم وطرائق استنباطهم للنظام اللغوي وهي (قواعد الاستدلال) التي تمثل ضوابط منهجية مصاحبة لمنهج النحاة في أثناء التقعيد. وهي بذلك: "جملة الضوابط العامة التي تحكمنا عند قيامنا بأحد الإجراءات اللازمة ".[2]

وتجدر الإشارة إلى تعدد المصطلحات الدالة على قواعد الاستدلال ولعل أشهرها هو: قواعد التوجيه، وأول من استخدم هذا المصطلح تمام حسان وعرفها بقوله: "والمقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم".[3]

واتبعه نفر من الدارسين الذين اقتفوا أثره في المصطلح والمفهوم فمنهم: عبد الرحمان السيد. ففضلا عن وصفه لهذه القواعد (بالأقيسة والأصول) على المعنى الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة، في شرح عبد العزيز عبد الدايم للفظ الأقيسة الذي استخدمه عبد الرحمان السيد، هذا الأخير الذي ذهب إلى تسميتها مرة أخرى بالضوابط المنهجية. وذلك ما نجده في كتابه: "مدرسة البصرة النحوية" إذ يقول: "ولقد حرص النحاة على أن يوجدوا الضوابط المنهجية التي تحكم الاستدلال بجميع فروعه، فهناك ضوابط للاستدلال نفسه (...) وكذلك ضوابط للسماع ولأصل الوضع، ولأصل القاعدة، ولفروعهما، وللرد إليهما، وهلم جرا."[4]

ويشترك محمد حماسة عبد اللطيف مع تمام حسان في تسميتها قواعد التوجيه، بدليل قوله: "وأفضل تسميتها بقواعد التوجيه متبعا في ذلك الأستاذ الدكتور: تمام حسان؛ لاشتراكها في التوجيه، سواء أكانت لتعليله أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له. وسواء أكانت كلية أم جزئية."[5] ويعرفها بأنها: "قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه وتنظر له وقد صيغت لتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له."[6]

1. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيالقاهرة ، ط3، 1988، 25/1 - 26.
2. محمد عبد العزيز عبد الدايم، الإستدلال النحوي، نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، القاهرة، 2008، ص30.
3. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، مصر، 2000 ص 71.
4. عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، القاهرة، ط1، 1968ص 203.
5. عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، 1997، ص13.
6. نفسه، ص 12

وعليه فقواعد الاستدلال في البحث أو قواعد التوجيه عند غيره هي مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي، أي مجموع القواعد والأسس التي يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض."[1]

والذي استخدم المصطلح الذي اعتمده البحث محمد عبد العزيز عبد الدايم، وحجته في ذلك قوله:" ورؤيتنا تتمثل في أن اتصالها بكل إجراءات التقعيد النحوي من سماع وقياس وتحليل ووصف ومقارنة وتصنيف وتوجيه وتفسير، أي أنها لا تنحصر في إجراء التوجيه فحسب.وتسميةهذه الأسس بقواعد التوجيه تصرفها عن حقيقتها فهي غير مطابقة للمفهوم. وأن وظيفتها هي التي تمنحها لقب الأساس الذي يعني القاعدة الكلية، إذ تمثل جملة الضوابط العامة التي تحكمنا عند قيامنا بأحد الإجراءات اللازمة للتقعيد."[2]

ويمكن توضيح الفرق بين أنواع القواعد النحوية من خلال الجدول الآتي:

قواعد الأحكام	قواعد الاستدلال
نتيجة التقعيد	منهج التقعيد
تفصيلية	كلية
استقرائية في عمومها	اجتهادية في عمومها
غايتها وصف النظام	غايتها التعليل والتفسير والتوجيه
موطنها الكتب التعليمية	مواطنها: الأصول، العلل، الخلاف النحوي
تنتمي إلى علم النحو	تنتمي إلى نظرية النحو

نستنتج من هذا الجدول ان: ميزة التراث النحوي هي ندرة ما خصص من مؤلفات تقتصر على القواعد الاستدلالية، ان لم تكن منعدمة. فمعلوم انتشارها في المصنفات التعليمية وقليلة هي الكتابات التي افردت لها صفحات مقصودة لبيانها، ولاسيما كتب العلل والاصول والخلاف، من أولائك كتاب السنوسي القيرواني عنونه بـ: القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، ومن امثلتها: [3]

- لابد من مراعاة الصناعة النحوية كمراعاة المعنى الصحيح.
- لا خفاء ان تقدير خلاف الاصل فلا يدعى الا عند الحاجة.

وعلى الرغم من أهمية قواعد الاستدلال ودورها في بناء المنهج النحوي، وتصورات النحاة وفهمها إلا أنها لم تلق العناية اللازمة كالتي منحت لقواعد الأحكام، وذلك لغلبة الجانب التطبيقي على التنظير في التراث العربي.

1. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص 35.
2. محمد عبد العزيز عبد الدايم، الاستدلال النحوي،نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، القاهرة، 2008، ص 30.
3. العربي بن السنوسي القيرواني، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تح: عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1989، ص 51.

4- شروط بناء القاعدة:

نعني بشروط بناء القاعدة؛ تلك الأسس والعناصر التي تتكون منها حقيقة القاعدة وماهيتها، فتستحق بتحديدها أن تسمى "قاعدة" بالمعنى العلمي. فالحديث عن تلك العناصر حديث عن مقومات علمية، وشروط ذاتية للقاعدة وهي العموم، التجريد، إحكام الصياغة.

1) العموم:

تبنى القاعدة على الظواهر وهي:"الحالاتالمطردة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معينة فلا تقتصر على مجرد على مجرد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة، وإنما ترد على نحو مطرد، كما ترد وفق قاعدة ما وهي في الحقيقة نقطة انطلاق العلماء، فمتى كان ثمة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة وبيان قانونها العام.[1]

فالأصل في حقيقة القاعدة أن تكون مطردة، وموجب ذلك أن تنطبق على كل جزئياتها دون استثناء. فهذا هو الاطراد "أن تتصف القاعدة بالعموم، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها.[2]

ومرد علاقة القاعدة بالمطرد أن هذا الأخير هو الذي يمنح لها شرعية الدراسة على اعتبار أن الظاهرة لابد أن تحكم بنظام وهو الذي يمثل "القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطردت وشكلت ظاهرة ما، فالنظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامة التي تحكم أفراد الظاهرة."[3]

وقد اعتمد النحاة على الكثرة في بناء القواعد، فمن شروط النقل عند ابن الأنباري أن يخرج عن القلة. ذكر ذلك في تعريفه: "فأما النقل فهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة."[4]

ولابد للظواهر لكي تكون موضوعا للتقعيد النحوي من أمرين هما:

* التكرار الكثير، الذي يخرجها عن حالات فردية أو شاذة.
* خضوعها لنظام عام يحكمها.[5]

2) التجريد:

يحيل نعت القاعدة بالكلية على التجريد، وهو ما يوجب انطباق حكم القاعدة على جميع جزئياتها " من غير أن يكون خاصا ببعضها دون بعض، لأنه إذا كان خاصا بعين

1. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006، ص 15.
2. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، دار الصفاء، الجزائر، دار ابن حزم ، لبنان، ط1، 2000، ص 71.
3. المرجع السابق، ص 16.
4. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح، عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1963، ص 81.
5. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية، ص 15 – 16.

الجزئية لا بموضوعها وعلتها، لم تقم به حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحدّ أو ما أشبه ذلك".[1] لذلك وجب على القاعدة أن تعلو على الجزئيات المرتبطة بالأحكام المباشرة بالمادة اللغوية، لتكون جامعة لما تحتها من عناصر، ويحيل عنصر التجريد إلى محاولة بناء المفاهيم بناءا عقليا ينأى عن التخصيص أو التجسيم ليضمن بذلك الدلالة العامة التي توفر له الصفة المطلوبة وهي الكلية.

ولمزيد من التوضيح نورد الأمثلة الآتية:

محال اجتماع حرفين لمعنى واحد:[2] تتفرع عن هذه القاعدة قواعد أخرى، أقل منها تجريدا وعموما، منها:

(حرف الجر لا يدخل على حرف الجر).[3]

(لا يجوز الجمع بين علامتي تنبيه).[4]

(لا يدخل قسم على قسم).[5]

(الميم في "اللهم" عوض عن حرف النداء، ولذا لا يجوز الجمع بينهما).[6]

3) إحكام الصياغة:

من شروط بناء القاعدة صياغتها في أوجز العبارات وأدقها، وأقواها، لتدل بذلك على الحكم الذي تشتمل عليه، وينبغي أن يكون واضحا أن القاعدة ما هي إلا " تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان.[7]

ويعد هذا العنصر (إحكام الصياغة) مكملا لعنصر التجريد، ومرتبطا به ارتباط الشكل بمضمونه "بل إنه هو أيضا تجريد، لكن في الألفاظ التي يصاغ فيها حكم القاعدة، لا في الحكم ذاته. وينبغي بذلك أن تكون الألفاظ ممعنة في الشمول والعموم والاستغراق، حتى لا تنزل القاعدة إلى مرتبة الضوابط والحدود والتعريفات أو إلى ما دون ذلك.[8]

وخلاصته أن تمييز ما هو قواعد مما ليس كذلك لا يتحقق إلا باستيعاب هذه المحددات والضوابط العلمية، التي تكتسب منها القاعدة ماهيتها وتتميز بها عن غيرها.

1. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، ص53.
2. ابن جني، الخصائص، 2تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983،ص 184.
3. ابن الأنباري، البيان، 2/ 424.
4. نفسه، 56/1.
5. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1،401/1985.
6. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، ط1، 341/1.
7. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص 103.
8. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، ص 77.

5-قواعد الاستدلال النحوي وشرعية المصطلح:

ذكر النحاة بعض القواعد الاستدلالية في مصنفاتهم النحوية، لكنهم تباينوا في تسميتها، إذ أطلق عليها عبد الرحمان السيد مصطلح "الأقيسة والأصول" يقول في تعريفها: "إن المتتبع لآراء كل من المدرستين، الباحث في أقيستهم التي وضعوها، وأصولهم التي ارتضوها، لا يلبث أن يقف أمام بعض المسائل حائرا لما يجده فيها من مناقضة لما قالوه وتعارض مع ما ذهبوا [1].

وقد أشار عبد العزيز عبد الدايم إلى أنه "يمكن أن يؤخذ على أن مقصودة مقاييس بمعنى معايير، لكون هذه الأسس أشبه بالمعايير التي يضبطون بها صحة القواعد التي يضعونها للتركيب وخطأها." [2]

في حين فضل تمام حسان تسميتها "قواعد التوجيه" وهذا ما نجده في كتابه (الأصول): "وإنما آثرت أن أسمي هذه القواعد قواعد التوجيه لارتباطها بتوجيه الكلام عند التأويل." [3] ويعرفها بأنها: "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم." [4]

وبالمقارنة بين ما ذكره عبد الرحمان السيد، وتمام حسان، أطلق على هذه القواعد مصطلح " قواعد الاستدلال" الذي ارتبط بالدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه (الاستدلال النحوي)، يعرفها بأنها: "تلك الضوابط العامة أو القواعد الكلية التي تحكمنا عند قيامنا بأحد الإجراءات اللازمة للتقعيد. [5]

حيث يرى أن وظيفة هذه القواعد تتسع لأكثر من أن ترتبط بعملية واحدة، فهي تشمل كل الإجراءات التي يحتاجها النحاة لتقعيد القواعد والاستدلال على صحة الأحكام النحوية، وهو ما جعله يعقب على تسميتها قواعد التوجيه عند تمام حسان، وأنها لا تطابق المفهوم لأن هذه القواعد لا تنحصر في وظيفة التوجيه فحسب، فهذه التسمية التي أطلقها تمام حسان تصرفها عن حقيقتها التي تتمثل في "اتصالها بكل إجراءات التقعيد النحوي من سماع وقياس وتحليل ووصف ومقارنة وتصنيف، وتوجيه وتفسير. [6]

وبعبارة موجزة يمكن القول أن هذه المصطلحات قد تختلف لكنها لا تخرج عن كون هذه القواعد مبادئ عامة يحتكم إليها النحاة في تفسير الظواهر اللغوية وتقعيد القواعد،

1. عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ص 177.
2. محمد عبد العزيز عبد الدايم، الاستدلال النحوي، ص 28
3. تمام حسان، الأصول، ص 221.
4. نفسه، ص 222.
5. المرجع السابق، ص 30.
6. تمام حسان، الأصول (نفسه).

لاتصافها بالكلية، فهي تسميات متقاربة رغم تعددها، وهذا التقارب مرده إلى طبيعتها الاستدلالية ووظيفتها التوجيهية.

6- القاعدة النحوية بين كثافة الحضور وغياب التعريف:

إذا كانت القاعدة مصطلحا ومفهوما قد شاع في أوساط معرفية مختلفة لاسيما الفلسفية والمنطقية والشرعية منها. فإن القاعدة النحوية قلما نجدها حضورا كمفهوم قائم بذاته، فهذا المركب الوصفي معلوم أمر عنصريه دون التركيب.

وهذا الوضوح خلاف الاقتران فقد أغفلت المدونة النحوية التراثية مفهوم القاعدة النحوية نظريا ولعل مرد هذا الغياب إلى أمرين، هما:

- الاهتمام بالجانب العملي من النحو العربي، وهو بيان الأحكام الموصلة إلى كلام العرب.
- غلبة الأمثلة والشواهد والنماذج على الجوانب النظرية لأن بها ممارسة الانتحاء.

وليس القولبعدم الاهتمام بالمصطلح دليلا على غياب المفهوم، أو الفكرة، فلا يعقل أن يؤسس النحاة صرح النحو دون فكرة عن مفهوم القاعدة. لأن النحو أصلا هو علم بالقواعد وقبل توضيح ذلك لابد من الإشارة إلى أن النحاة قد استعملوا مصطلحات أخرى للدلالة على القاعدة، منها:

الأصل: وقد جاء كتاب(أصول النحو) لابن السراج بهذا المعنى، إذ يجمع في ثناياه قواعد النحو الأساسية ومسائله التفصيلية التي وصفها بالأصول، ومن ذلك أيضا قول الزجاجي(ت 337ه) في كتابه (الإيضاح في علل النحو):"وهذا أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا، ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا جميعها، وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها"[1] وفي النص وضوح بين الأصول والعلل مفارقة إذ تدل الأصول على جملة القواعد المستقرأة من كلام العرب.

ويتضح الأمر أكثر في دلالة الأصل على القاعدة، قول السهيلي: "فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علم الكتاب لا يتولج فيها إلا من أبوابها ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها، فواجب على الناشئين تحصيل أصولها."[2]

[1] الزجاجي : الإضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك ، دار النفاش ،بيروت ، ط5 ، ص38 .
[2] - السهيلي، انتاج الفكر في النحو، تحقيق محمد ابراهيم البنا، دار الرياض، السعودية، 1984، ص 35.

يتبين لنا في النص دلالة الأصل على القاعدة، وذلك بما يلي:

-ربطه بين الأصل والمتعلم، ليعني بذلك ما يحتاج إليه طالب النحو من قواعد تعصم لسانه من الخطأ.
-تحديد وظيفة الأصل بإصلاح اللسان نطقا وكتابة وهي ذاتها وظيفة القاعدة.
-إضافته الأصول إلى النحو كعلم. ولا يعني به علم أصول النحو، لأنه لم يظهر في ذلك الوقت وإنها إشارة إلى علم القواعد النحوية

القياس:استعمل القياس دلالة على القاعدة، والجامع بينهما هو فكرة الاطراد والشيوع ، ومثاله ما نجده في تعريف ابن عصفور(ت669هـ) للنحو بقوله: "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها."[1]

الضابط: على الرغم من قلة التعريفات الاصطلاحية التي تدل على أن الضابط مصطلح يرادف معنى القاعدة، إلا أن السيوطي فرق بين هذين المصطلحين اذ يرى بان القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك إذا كان أمرا كليا.

وإذا كان التراث النحوي قد قلت عنايته بما تقدم ذكره من حظ القاعدة، فإن الدرس النحوي العربي الحديث ليس بأوفر حضور منه. فكثيرة هي الكتب النحوية التي تباشر الأحكام دون تقديم ما يجب أن يكون عليه بناء القاعدة وما توافر للبحث من تعريفات يمكن تحديده فيما يلي:

القاعدة النحوية هي:" المقولات النظرية المجردة التي تضبط وتعكس ثوابت النظام التركيبي للغة العربية، والتي تكون معايير ينبغي ألا تخالف في قياس الكلام وتحليله نحويا."[2]

وبتعريف آخر هي: "الحكم الكلي الذي يتوصل به إلى معرفة كيفية نطق العرب بكلامها، وتقليدهم في ذلك."[3]

[1] السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، دار المعارف ، حلب ، ط2 ، ص55 .
[2]. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص 50.
[3]. علي حسن أحمد حسن، القاعدة النحوية وأثرها في إعراب النحاة للقرآن الكريم، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العربية، الفيوم، ص 23.

7- أقسامها عند تمام حسان:

على الرغم من أن قواعد الاستدلال سيقت لضبط منهج التفكير النحوي إلا أن مرجعها له علاقة بالاستقراء، لذلك نجد من الدارسين من قسمها على هذا الأساس فهناك قواعد خاصة بالمنهج وأخرى بالموضوع. ونجد ذلك عند د. تمام حسان باعتباره أبرز من أولى هذا النوع من القواعد العناية واصطلح عليها بـ(قواعد التوجيه) محاولا تصنيفها إلى[1]:

1. قواعد استدلالية.
2. قواعد معنوية.

أ- قواعد مبنوية: (تحليليةو تركيبية).

وقد حاول تمام حسان بعد هذا التقسيم، أن يحدد وظيفة القواعد الاستدلالية على اعتبار أنها جزء من المنهج لا من اللغة. ويتضح ذلك في قوله: "وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لقواعد الاستدلال كالسماع (...) كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى والعدول عن الأصل، والرد إلى الأصل (...) كما تتناول أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير، والإفراد والتركيب، وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تحدّ بباب نحوي بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب.[2]

1. تمام حسان ، الأصول، ص 190.
2. نفسه، ص 191.

وسنحاول فيما يلي أن نورد تصنيف تمام حسان لهذا النوع من القواعد وذلك ما سيتضح في المخطط الآتي:[1]

نستنتج من هذا التصنيف أن القواعد الاستدلالية قد مثلت معايير لأفكار النحاة، يقيسون بها الحكم النحوي لإثبات صحة آراءهم التي يطلقونها في معالجة قضايا النحو ومسائله. فكان لابد لتلك الأحكام أن تنطبق على هذه القواعد التي تتصف بالشمولية والكلية، لاتصالها بكل إجراءات التقعيد النحوي وضبطها لعملية الاستدلال بالأدلة الإجمالية (السماع، القياس، الاستصحاب)، وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة.

8- علاقتها بأدلة النحو العربي :

تفترض الطبيعة الاستدلالية للقواعد موضوع الدراسة علاقتها بأصول النحو العربي متمثلة في الأدلة الإجمالية، إذ إن القواعد تدور في فلك الأدلة، وهي ذاتها تحكم

1. تمام حسان، الأصول، ص191.

الدليل وتوجهه وتجعل له ضوابط حيث لا يمكن توظيف أدلة النحو إلا من خلالها، نفيا أو إثباتا أو ترجيحا. ويتبين ذلك من خلال استعراض بعضها في علاقتها بأدلة النحو العربي:

السماع: عرفه ابن الأنباري ببيان خصائصه وشروطه بقوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة. فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم".[1]

ومن القواعد الاستدلالية التي تضبط كيفية الاستدلال بالسماع، ما يأتي:

- " القليل لا يعتد به".[2]
- " كثرة الاستعمال تجيز الحذف".[3]
- " كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل".[4]
- " حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدم فلا موضع للقياس".[5]

ويبدو أن قلة هذه القواعد المتعلقة بالسماع، تعود لعناية النحاة بالتوجيه المباشر بالسماع دون صياغته في قواعد تضبطه وتنظر له.

والأمثلة كثيرة على ذلك في استدلالات النحاة بهذا النوع من القواعد واعتمادهم على ما اطرد من كلام العرب.

القياس: يبدو أن عملية الاستدلال النحوي بالقياس، تتطلب أن يستوعب المستدل حقيقة هذا الدليل (القياس)، ويعرف أركانه وشروطه ومسالك العلة فيه، وسائر مباحثه الأخرى. يعرفه ابن الأنباري في كتابه "جدل الإعراب" بقوله: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ـ وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة ـ وذلك أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة ثم يقاس عليها غيرها.[6]

وبهذا الاعتبار يكون معنى القياس النحوي "هو تلك الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.[7]

---

1. ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 81.
2. ابن الأنباري، الإنصاف، ص 666.
3. نفسه، ص 646.
4. المرجع السابق،ص 528.
5. الفراء، معاني القرآن، ،تح:محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 93/2.
6. ابن الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص 45.
7. محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص95.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القواعد النحوية تتميز بأن أحكامها أكثر ما تكون كلية والقياس يقتضي الاطراد، لأن العلة ـ وهي أبرز وأهم أركانه ـ مشروط فيها أن تكون مطردة.[1]

فالقياس إذن كما يقول ابن الأنباري: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع."[2]

ولإيضاح فكرة القياس من الجانب التطبيقي وإبراز علاقة قواعد الاستدلال النحوي بهذا الدليل، نورد نماذج من تلك القواعد التي تضبط كيفية الاستدلال بالقياس، ونذكر منها:

- " ما لا نظير له في كلامهم فلا يصح في القياس".[3]
- " ما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه".[4]
- " يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين".[5]
- " ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكنى دون الظاهر".[6]
- " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".[7]

الاستصحاب: قد يعمد النحوي في عملية الاستدلال بالأدلة إلى الاستصحاب ومنهاجه، فيكون بذلك قد حكم على جملة من الفروع والجزئيات بحكم واحد، قد تستحقه في الأصل، ما لم يرد دليل بخلافه، والاستصحاب بهذا المعنى: " بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر، إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء.[8]

وقد أشار السيوطي بعض الإشارة إلى هذه الفكرة (استصحاب الحال) في قوله: " أما الأمور التي هي ذاتية في الشيء وجزء من ماهيته، فهذه الأصل فيها الوجود، ومن ادعى عدم وجودها فعليه الدليل."[9]

وفي إطار هذا الدليل (الاستصحاب) سنعرض بعض القواعد الاستدلالية التي قعدها النحاة بالاستصحاب وكان لها أثر في ضبط عملية الاستدلال به، عند اختلافهم في فروع النحو العربي لاختلافهم في أصوله:

1.محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، ص 132.
2. ابن الأنباري، لمع الأدلة ، ص93.
3. ابن الأنباري، الإنصاف، ص 653.
4. نفسه، ص 547.
5. نفسه، ص 166..
6. نفسه، ص 688.
7. ابن جني، الخصائص، 357/1.
8. محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط1، 2006،ص 150.
9. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، ص 161.

- " الأصل في الأسماء ألا تعمل".[1]
- " المقصور أصل والممدود فرع".[2]
- " الأصل في الظرف أن لا يعمل.[3]
- " الأصل في الأفعال البناء".[4]
- " الأصل في الأسماء الصرف" .[5]

وبعبارة موجزة في بيان علاقة القواعد الاستدلالية بأدلة النحو: إن كثيرا من القواعد الاستدلالية تنص على مثل ما جاءت به الأدلة الإجمالية وتضبط عملية الاستدلال بها، فهي الضابط لكل دليل من هذه الأدلة التي لا تستطيع أن تؤدي دورها، إلا من خلال انتظامها في سياق عام يربط بينها، ويمكنها من تأدية دورها بفاعلية، فالعلاقة علاقة عموم وخصوص " فقواعد الاستدلال النحوي أعم وأشمل من أدلة النحو لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة."[6]

9- علاقتها بقضايا التفكير النحوي:

إن المتأمل في قضايا النحو ومسائله، يلحظ إن النحاة قدكانوا يرجعون إلى القواعد الاستدلالية في بناء المنوال النحوي؛ حيث" قام النحاة بتبويب النحو وفق مبدأ الاتساق والانسجام في إطار قاعدي. "[7] ثم إن التفكير النحوي قد أخذ الكثير من القواعد الاستدلالية الاستدلالية في استدلالاته للأحكام النحوية، وتفسير قضايا النحو العربي. ومن ذلك:

1. **قضية العامل النحوي**: اتسعت دائرة القول في " العامل" بأنها من أقوى الأفكار التي ساهمت في إثراء الدرس النحوي، وهي "تبحث في الكشف عن المؤثر وتدلل عليه بالأثر الذي يتمثل في الحكم الإعرابي من رفع أو نصب أو جر، نحو: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد."[8]

والمتتبع لطرائق النحاة في ترتيب المادة النحوية عند عملية التصنيف النحوي، ومحاولة ترتيب أبواب النحو المتفرقة، يجد أنها ترتبط بالعامل ارتباطا وثيقا، وقد لجأ النحاة للعامل "فهناك مثلا عامل ـ في تصورهم ـ في المبتدأ أو الخبر وفي الفاعل والمفعول، وفي

1. ابن الأنباري، الإنصاف، ص 46.
2. نفسه، ص 749.
3. نفسه، ص 52.
4. نفسه، ص 534..
5. نفسه، ص 514.
6. محمد سالم صالح، أصول النحو، ص 554.
7. وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء، الأردن، ط1، 2011، ص 25.
8. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البداوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1999.ص 73.

الإغراء والتحذير، فما من باب نحوي إلا التمسوا له عاملا ظاهرا أو مقدرا، كل ذلك من أجل تحقيق مبدأ الاطراد القاعدي.[1]

ونظرا لأن مصطلح العامل مصطلح جوهري في التفكير النحوي عند العرب، فإن أكثر علل النحاة أو قواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل "التي تعني أن أثرا ما يحدث في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، حيث لاحظ النحاة أن بعض مفردات اللغة يرتبط ببعضها ارتباطا وثيقا، بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به. وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل."[2]

اقتضت حدود دراستنا ألا نتجاوز علاقة القواعد الاستدلالية بفكرة العامل، لذا سنعتمد على إحدى جوانبها فقط (إبراز تلك العلاقة)، لأن الحديث عن العامل أمر يطول. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

- " الأصل في الأسماء والظروف ألا تعمل".[3]
- " الأصل في العمل للأفعال".[4]
- " لا يدخل العامل على العامل".[5]
- " لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل".[6]
- " لا يجتمع عاملان على معمول واحد".[7]
- " عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء".[8]
- " عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال".[9]
- " رتبة العامل قبل رتبة المعمول".[10]
- " عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال".[11]

ونخلص مما سبق أن القواعد الاستدلالية تضبط الأفكار النحوية العامة. إذ يحتكم إليها النحاة باعتبارها أقرب لطبيعة المنهج العلمي في صرامته الموضوعية. ويتجلى ذلك من خلال وظيفتها.

1. المرجع السابق، ص 83.
2. حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007، ص 57.
3. محمد سالم صالح، أصول النحو، ص 454.
4. نفسه، وينظر: ابن الأنباري، البيان، 2/ 425
5. نفسه، وينظر: الإنصاف، 46/5.
6. نفسه وينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، ط1، بيروت، 1998، ص 139.
7. نفسه وينظر : البيان، 77/1.
8. نفسه وينظر: البيان، 2/ 434.
9. نفسه وينظر: البيان،1/ 147.
10. نفسه وينظر: البيان،1/ 130.
11. نفسه وينظر: البيان،1/ 210.

2. **قضية الإعراب**: لما كان محور نظرية العامل أن اللغة العربية معربة، والإعراب أو العلامة الإعرابية أثر يأتي به العامل فلابد من التعرض لمعنى الإعراب عند النحاة والكشف عن علاقة القواعد الاستدلالية بهذه القضية(الإعراب):يقول ابن فارس(الصاحبي):"من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب؛ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول.ولا مضاف من منعوت ولا تعجب ومن استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد."[1]

وتدور تعريفات"الإعراب"عند القدماء بأنه:"ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أحذف."[2]وللإعراب تعريفات كثيرة ومتعددة، وليس البحث بصدد الخوض في تفاصيلها، لأن ما يعنينا في هذا المقام؛ تلك الضوابط الاستدلالية المتعلقة بالإعراب، والتي ينتهجها النحاة للإبانة عن المعاني، ويهتدون بها في تحديد الموقع الإعرابي للألفاظ، ومن بينها:

- " الأصل في الأفعال البناء".[3]
- " الأصل في البناء السكون".[4]
- " المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب".[5]

3. **قضية المعنى**: للمعنى أثر ملموس في الدراسات النحوية، حيث نجد أن النحاة قد تناولوه في كل مبحث من مباحثهم .قيل في تعريفه: "هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه."[6]

وبناء على أهمية القواعد الاستدلالية في إثبات المعنى، فانالنحاة لم يدرسوه في معزل عن علاقته بتلك الضوابط المنهجية التي جاءت بها قواعد الاستدلال النحوي؛ والتي تمكن النحاة من صياغة أصول النحو وفروعه. ومن القواعد الموضحة لذلك:

- **الشيء لا يضاف إلىنفسه** :[7]

1. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ووسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص 75.
2. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرمن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1985،ص 37، وينظر: الخصائص، ص 35، وأسرار العربية، ص 08.
3. ابن الأنباري، الإنصاف، 534/2.
4. نفسه، 2/ 391.
5. ابن الأنباري ، الإنصاف، 712/2.
6. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق : محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971، ص 45.
7. ابن المبرد ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1972، 3/ 241.

أشار النحاة إلى أن اللفظ الذي يحمل معنى معين، لا يمكن إضافتهإلى لفظ يحمل المعنى ذاته، ولعل السبب في ذلك تفادي التكرار، وإيراد المعنى المقصود بأسلوب سهل ومختصر، قالالمبرد:"ولا يجوز مررت بزيد كله؛لأن(كلا) لا يقوم في هذا الموضع، ولا يجوز مررت بأخويك اثنيهما،لأن الاثنين هما الهاء والميم والشيء لا يضاف إلى نفسه.[1]

والقواعد الاستدلالية المتصلة بقضايا المعنى كثيرة ومتنوعة، نذكر منها:

- " الإعراب دخل الكلام أصلا لمعنى".[2]
- " الأصل قي كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر".[3]
- " يضعف الوجه إذا كان خلاف الظاهر".[4]

4. **<u>قضية التأويل</u>**:

من المعلوم أن النحاة قد اعتمدوا على مبدأ الاطراد، لتحقيق التوافق بين قواعد النحو العربي(الكلية، والجزئية). إلا أن هذا المبدأ لا يتحقق دائما، فهناك ظواهر لغوية وجزئيات خارجة عن القاعدة النحوية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة إذا وجدوا ما يخالف القاعدة أحالوه إلى باب الشذوذ إذا لم يتمكنوا من تأويله وتقديره، لرد ما خرج عن القاعدة إليها. ذلك لأن التأويل "هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو."[5]

وبتعريف آخر: التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير.[6] وقيل: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل."[7]

يرتبط التأويل بالمعنى ارتباطا وثيقا، حيث أننا في بعض الأحيان لا نستطيع حمل الكلام على ما يبدو، لأن هذا الأمر قد يؤدي إلى التناقض والخلط بين المقاصد. ولأبسط ما نقدمه كنموذج توضيحي لهذه الفكرة "في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره، لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى."[8] وفي هذا أيضا إشارة إلى أن الآيات القرآنية الكريمة كانت مجالا خصبا لتعميق أثر التأويل في بناء المنوال النحوي باستناده

---

1. بن المبرد ،المرجع السابق. 3/ 241.
2. ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 481.
3. نفسه.
4. أبو حيان النحوي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1.603/1990.
5. أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 20.
6. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب، ط2،ص 58.
7. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1989،، ص 155.
8. كريم حسن ناصح الخالدي، أثر المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، الأردن، ط1، 2006،ص 117.

أساسا إلى القواعد الاستدلالية، مثاله قاعدة (الحمل على المعنى) وغيرها من القواعد المتعلقة بفكرة التأويل.

ويمكن الحديث عن علاقة القواعد الاستدلالية بقضية " التأويل" من خلال الحديث عن "أوجه التأويل المختلفة"[1] التي استخدمها المؤولون في إطار لا يخرج عن الضوابط الاستدلالية التي كانت بمثابة المرجع الأساس لهم في الاعتماد على هذه الفكرة (العامل)، وذلك من خلال المظاهر الآتية:

- ♣ " الحذف والتقدير".[2]
- ♣ " الزيادة".[3]
- ♣ " الحمل على وجه آخر ظاهر".[4]
- ♣ "الحمل على المعنى ".[5]

هناك العديد من قواعد الاستدلال النحوي المتعلقة بالتأويل وسنكتفي في هذا الصدد بقاعدة:

1. **الحمل على المعنى كثير في كلامهم**[6]: استخدم النحاة هذا الأسلوب (الحمل على المعنى) لتأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المقررة، وهو أسلوب "ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد. وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا.[7]

كما استعان ابن الأنباري بالتأويل للاستدلال على صحة الوجوه الإعرابية التي يذهب إليها في توجيهه للآيات القرآنية موضع الإعراب، ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾البقرة: ٦٩."(البقرة69).

فقال ابن الأنباري: "وإنما جاز أن يكون الخبر(تسر الناظرين) بلفظ التأنيث لوجهين: أحدهما؛ لأن اللون بمعنى الصفرة، وكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين، والحمل على المعنى كثير في كلامهم." [8]

1. محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الرياض، 2007، ص 656.
2. محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص، ص 656.
3. نفسه، ص660
4. نفسه، ص 662.
5. نفسه، ص 665.
6. نفسه، ص 565.
7. محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص، ص 565.
8. ابن الأنباري، البيان 1/ 175.

2. **<u>الحذف للعلم بالمحذوف لوجود الدلالة عليه كثير في كلامهم</u>**[1]: ومن ذلك تقدير قوله تعالى: "غفرانك ربنا" (البقرة 285)؛ من اغفر لنا غفرانك، فحذف للعلم به.

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره:"﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾الزمر: ٧٣" (الزمر 73)، أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلى: "﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ ﴾البقرة: ١٦٥

وقوله: "﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾الأنعام: ٢٧"(الأنعام 27)، فقال: "إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام." [2]

1. سيبويه، الكتاب، 103/3 ، 104.
2. ابن الانباري، البيان، 103/1 ، 104.

توطئـة:

يروم البحث بيان بعض قواعد الاستدلال النحوي وأثرها في توجيه بعض الآيات القرآنية في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري(577هـ)* وهو كتاب ألفه صاحبه لتخريج الآيات المتعددة الأوجه إعرابا، أو ما تحتمل أكثر من وظيفة نحوية. لذلك أسهب في تخريجها، ولم يكتف بذلك بل ضمّن الكتاب قضايا صرفية وأخرى بلاغية، ولم يكتف بالوصف وإنما تعدى إلى تفسير الأحكام وتعليلها، مشيرا إلى القراءات القرآنية، مرجحا بعضها، ومضعفا أخرى. وذكر الخلافات النحوية على نحو ما نجده في إعرابه لقوله تعالى:"﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾البقرة: 197فيعرض لاختلافات القراءات "فمنهم من قرأ بالفتح، ومنهم من قرأ(لا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع،قرأ (جدالَ) بالفتح."[1] ثم يقف معللا لها ومفسرا لتلك الوجوه الإعرابية الناتجة عن اختلافات القراءات. فمن المعروف أنه إذا كثرت القراءات القرآنية في الكلمة الواحدة تكثر الوجوه الإعرابية، خاصة إذا كان المُعْرب يمتلك عقلية تمتاز بالقدرة على التحليل والحوار.

يقول ابن الأنباري فيما سبق "فأما من قرأها بالفتح فجعل النكرة مبنية مع (لا) و(لا) مع النكرة كلها في موضع مبتدأ، و(في الحج) الخبر عنها كلها، ومن قرأ (لا رفث ولا فسوق) بالرفع، و(جدال) بالفتح، لم يبين النكرة مع (لا رفث ولا فسوق) لإمكان العطف، ورفعها بالابتداء، والخبر مقدر. وبنى (جدال) على الفتح، لأنه أراد أن يفرق بين الرفث والفسوق والجدال."[2]

واللافت في الكتاب كثرة قواعد الاستدلال فيه، الكلية والجزئية منها على حدّ سواء، ولكنها لم توظف جميعها في توجيه النص القرآني، بل الكثير منها سيق لتحليل مسألة صرفية أو نحوية لا علاقة لها بالقرآن، وإنما اتخذ مثالا فقط لتحليل الظاهرة اللغوية،

---

*- ابن الانباري: هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري، (513-577هـ) ولد في شهر ربيع الآخر بمدينة الأنبار بالعراق، حيث تلقى علومه من أبيه، ثم غادرها صوب بغداد، لينتظم بالمدرسة النظامية،عمل بعد تخرجه بالمدرسة النظامية معيدا بها، وقام بتدريس فقه المذهب الشافعي، حتى عمل بتدريس اللغة العربية،ثم استقال من وظيفته، وانقطع في بيته للتأليف والاقرر والعبادة، وكان له عدد كبير من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم منهم؛ أبو نصر بن نظام الملك، أخذ عنه الحديث النبوي ، وأبو منصور بن الخضر الجواليقي وخليفة بن علي وغيرهم، ومن مؤلفاته: الانصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، الإغراب في جدل الإعراب، الألفاظ الجارية على لسان الجارية، البيان في جمع أفعل أخف الأوزان، البيان في غريب إعراب القرآن الذي يبدو أنه آخر ما كتبه ابن الأنباري بدليل إشارته فيه إلى كتب سابقة عليه"وقد بيناه مستوفى في كتابنا الموسوم بالإنصاف في مسائل وغيره. توفي ببغداد(577ه) ودفن يوم الجمعة بباب أبزر بعد أن بلغ عمره(64) عاما

.ينظر في ترجمته: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، نشر أحمد فريد رفاعي،القاهرة 6،2614/1936، وابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 3/139- 140 والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1،1965/212-214 والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، 1954 ص153- 154.

1. ابن الأنباري،البيان، 08/1.
2. نفسه ، 1/ 24.

ومثال ذلك قول ابن الأنباري في الآية الكريمة: " ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾الفاتحة: 7. أصل عليهم: عليهمو بضم الهاء واثبات الواو، فحذفت الواو تخفيفا، والميم والواو علامة لجمع المذكر، كما كانت النون المشددة في (عليهنّ) علامة لجمع المؤنث، والمذكر أقوى من المؤنث، وإنما حذفت الواو في الجمع دون الألف في التثنية لأن الواو أثقل، والألف أخف، والحذف للأثقل لا للأخف.[1]

وقد تورد القاعدة لبيان الإعراب ويتخذ القرآن مثالا لذلك، دون دخل في توجيه أو ترجيحأو غيرهما كقوله عن:" قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ الفاتحة: 7 . "لا موضع لهذه الجملة ـ يعني أنعمت ـ من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد، لأنها وقعت صلة اسم موصول، والأسماء الموصولة إنما توصل بالجمل لا بالمفردات." [2]

وقد يتخذ منها مطية لمناقشة افتراض وظيفة نحوية لمبنى صرفي وترجيح فكرة على غيرها، احتكاما إلى قاعدة بعينها. من ذلك تحليله لكلمة(ذلك) في قوله تعالىقَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلكِتَٰبُ لَا رَيبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلمُتَّقِينَ ﴾ البقرة:1- 2 قائلا:" وقيل زيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، وقيل كسرت لئلا تلتبس بلام الملك، في قولهم: ذلك؛ أي: في ملكك، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب."[3]

والشائع في هذا السياق هو قواعد الإعمال النحوي، فقد أكثر منها بما له علاقة بتوجيه النص، وبما ليس له علاقة وإنما لإثبات قواعد الصنعة النحوية ومحاولة إثباتها وتسويغها.

1. ابن الأنباري، البيان ، 1/ 24.
2. نفسه، 52/1.
3. ابن الأنباري، البيان، 56/1 - 57.

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه القراءات القرآنية :

اتبع البحث عملية إحصاء القواعد الاستدلالية المتواجدة في "البيان"، ليقف في كل موطن منهاعلى ما استدل به ابنالأنباري في توجيه القراءات القرآنية،نظرا لما تميز به إعرابه من خلافات نحوية، وفيما يلي يرد ذكر بعض القواعد الاستدلالية في علاقتها بالنص القرآني، ويتمثل التوجيه في المظاهر التالية:

توجيه القراءة:

يتميز الكتاب ضمن محتواه العامبتوجيه لبعض القراءات القرآنية في الآيات الكريمة موضع الإعراب، إذ يحاول ابن الأنباري الوصول بها إلى وجه في العربية، مستدلا بعدّة قواعد، منها:

(القراءة سنة متّبعة)[1]

يتضح من خلال " البيان " أن توجيه ابن الأنباري في القرآن قد تميز في بذكره للقراءات القرآنية، دون إشارة إلى أصحابها، فقد كان اهتمامه الكبير بتوجيهها، إستنادا إلى جملة من القواعد الإستدلالية في ذلك، فبعد أن يذكر أمر القراءة يقول: " ويجوز فيه في العربية عدّة أوجهوالقراءة سنة متّبعة "[2] ؛ وفي هذه القاعدة الاستدلالية إشارة إلى تعدد القراءات القرآنية المختلفة، فيما يتعلق بالأحرف السبعة.

ويزخر "البيان" بالقواعد الإستدلالية المتعلقة بتوجيه القراءات التي اعتمدها ابن الأنباري على نحو توجيهه لقوله تعالى: "و ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه." (المائدة 47).

حيث يذكرأبو البركات القراءات القرآنية المتكاثرة في كلمة (ليحكم) ويعلل لها،مستندا إلى قواعد الاستدلال النحوي، قائلا:"من قرأ بكسر اللام وفتح الميم، بأن اللام في (ليحكم) لام (كي) والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) ولام (كي) هي اللام الجارة وحرف الجر لا يعمل في الفعل، و يعلل لقراءة من قرأ لسكون اللام، بأنه سكنها تشبيها بما ثانيه مكسورانحو(كتفوكبد)، وجزم بها الفعل؛لأنها لام الأمر."[3]

نستنتج من كتاب" البيان في غريب إعراب القرآن" أن ابن الأنباريكان يميل في توجيهاته الإعرابية للقرآن الكريم إلى آراء البصريين في معالجتهم لبعض الكلمات القرآنية التي تكثر فيها غرابة، ويتصل بها لبس.

1ابن الأنباري، البيان، 1/ 29.
2نفسه.
3نفسه، 1/ 29.

تفضيل وترجيح القراءة:

يبدو أن مناقشة ابن الأنباري للقراءات القرآنية المختلفة، انتهت به إلى ترجيح بعضها، إذ كان يفضل بين الأوجه الإعرابية الناتجة عن اختلاف القراءات؛ ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى:﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ يس: 35 ".

يقول أبو البركات عن إعراب كلمة "ما "؛في هذا الموضع؛ بأن فيها وجهان؛"أحدهما:أن يكون اسما موصولا في موضع جر بالعطف على (ثمره)و(عملته) الصلة، والهاء العائد،ومن قرأ عملت بغير الهاء،قدرها موجودة، ثم حذفها للتخفيفوالثاني: أن تكون نافية في قراءة من قرأ عملت بغيرها."[1]

ويرجح في ذلك،الوجه الأول من القراءة القرآنية؛مستندا إلى القواعد الاستدلالية؛ التي ساهمت بشكل كبير في شرح وبيان صحة ترجيحه.يقول:"والوجه الأول أوجه الوجهين؛لأنها إذا كانت نافية افتقرت إلى تقدير مفعول (عملت)."[2]

ومن ترجيحات ابن الأنباري للقراءات القرآنية ما قرئ في قوله تعالى: "﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴾ المؤمنون: 20 " ، أنه قرئ: "سيناء؛ بفتح السين وكسرها، فمن قرأ بفتحها جعله بمنزلة (حمراء) ولم يصرف للتأنيث ولزومه، وقيل: للوصف والتأنيث، والأول أصح."[3]

وفي توجيه آية أخرى: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ المنافقون: 8 بفتح الياء وهو شاذ، لأن (ليخرجن) فعل لازم مضارع (خرج)، إلا أنه نصب (الأذل) على الحال، لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه. ومن قرأ (ليخرجن) بالوجه الأول أصح. وهو القراءة المشهورة.[4]

رد القراءة القرآنية:

1ابن الأنباري، البيان ، 2/ 541.
2نفسه، 1/ 29.
3. نفسه، 441/2.
4. نفسه ، 300/2.

قد كان للقواعد الاستدلالية أثر كبير في رد بعض القراءات القرآنية؛ بما لها من دور في ضبط عملية القياس، حيث اعتمده ابن الأنباري في إنكاره لبعض القراءات لمخالفتها القياس، وإحالته في ذلك:"وإجماع اللغويين على مخالفة القراءة للقياس أدى إلى إنكارها"[1] ومن هنا انطلق أبو البركات في رده للقراءات على نحو قراءة **قَالَ تَعَالَىٰ:**

﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴾ المؤمنون: 20 "

يقول فيها:"وقرئ (سيناء)بفتح السين وكسرها. فمن قرأ بفتحها جعله بمنزلة (حمراء)ولم يصرف للتأنيث ولزومه، ولا يصح أن يكون (سيناء)فعلا لأنه لم يأت على هذا الوزن في غير المضاعف، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لايخرَج عليه."[2]

وفي سياق حديثه عن غريب إعراب سورة الأنفال، يقول في قراءة"**قَالَ تَعَالَىٰ:**

﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ الأنفال: 35 بنصب (صلاتهم) أنها تحمل على باب الشذوذ:" وقرئ في الشواذ بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء) و(تصدية). جعل اسم (كان)النكرة وخبرها المعرفة، وهذا إنما يجوز في الشعر لا في اختيار الكلام.[3]

وفي قوله تعالى: " ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ الأنفال: 42 ،يقول (العدوة) قرئ بضم العين وكسرها، وهما لغتان، و(القصوى) حقها أن يقال (القصيا)مثل الدنيا إلا أنه جاء شاذا."[4] والقواعد الاستدلالية التي تثبت مخالفة القياس كثيرة ومتناثرة في "البيان" وكان لها دور في رد القراءة التي تذكر في سياقها أو تعليلها أو الاستدلال عليها أو الاحتجاج بها.

1. ابن الأنباري ، البيان ، 300/2.
2. نفسه، 527/2.
3. نفسه، 1/ 35.
4. نفسه، 351/2.

أثر القواعد الاستدلالية في تفسير استعمال بوجه مخصوص:

مما تميز به "البيان" انتقاء الأنباري لبعض الجمل القرآنية التي فيها استعمال بوجه مخصوص، تجيزه بعض القواعد الاستدلالية وتفسره، ومن ذلك قاعدة:

- **(إذا إجتمع المذكر والمؤنث، غلّب جانب المذكر على جانب المؤنث لأن التذكير هو الأصل)**[1]

يذكر ابن الأنباري بعض نماذج تغليب المذكر على المؤنث في النص القرآني، من خلال الآيتين الكريمتين: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾ القيامة: 9 ، وقوله سبحانه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ إبراهيم: 33

(إبراهيم 33)؛ إذ فسر استعمال لفظ (وجمع) في الآية الأولى قائلا: "إنما قال (وجمع) بالتذكير، لوجهين: أحدهما: أنه لما جمع المذكر والمؤنث غلب جانب المذكر على جانب المؤنث كقولهم: قام أخواك هند وزيد."[2] وذهب في الآية الثانية إلى أن (دائبين) منصوب على الحال من (الشمس والقمر)؛ "وذكر تغليبا للقمر على الشمس لأن القمر مذكر والشمس مؤنثة، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث، غلّب جانب المذكر على جانب المؤنث، لأن التذكير هو الأصل."[3]

1. ابن الانباري، البيان، 434/2.
2. نفسه
3. نفسه، 434/2.

(الفعل يجوز فيه ترك علامة التأنيث، إذا كان التأنيث غير حقيقي)[1]

ولتفسير استعمال بعض كلمات الجمل القرآنية بوجه مخصوص يعرض قوله تعالى:

﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ البقرة: 212، وفي هذا يقول

الأنباري: "إنما قال (زين) ولم يقل (زينت)؛ لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقي. والفعل يجوز فيه ترك علامة التأنيث إذا كان التأنيث غير حقيقي. نحو: حسن الدار، واضطرم النار، إلا أن وجود الفصل يزيد ترك العلامة حسنا".[2]

(الاسم إذا كانت فيه الألف واللام، جاز أن يرد والمراد به الجنس والجمع)[3]

يرجح أبو البركات قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾ الحجر: 22 (وأرسلنا الريح لواقح) باستعمال لفظ (الريح)، للدلالة على الجمع معللا لها بقوله أن : 'الاسم إذا كانت فيه الألف واللام جاز أن يرد والمراد به الجنس والجمع، ولا مانع يمنع، وأن يكون المراد بالريح الجنس والجمع.[4]

وفي آية أخرى يستدل في استعمال (أيديهما) للدلالة على معنى آخر في قوله تعالى:

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ المائدة: 38 قائلا: " وإنما قال: (أيديهما) بالجمع؛ لأنه يريد أيمانهم والإنسان

1. ابن الأنباري، البيان، 206/1.
2. نفسه ، 206/1.
3. نفسه، 35/1.
4. نفسه، 440/2.

له يمين واحدة فنزل منزلة ما ليس له في البدن منه إلا عضو واحد، فأتى في تثنيتهما بلفظ الجمع.[1]

ويقول في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ الملك: 11 ؛ "إنما أراد بذنوبهم؛ إلا أنه قال (بذنبهم) لوجهين: أحدهما أنه إضافة إلى جماعة؛ لأن الإضافة إلى الجمع تغني عن جمع المضاف."[2]

يقول تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ ﴾ الحجرات: يفسر ابن الأنباري استعمال (طائفتان) في أثناء إعرابه بأن (طائفتان)؛ مرفوع بفعل مقدر وتقديره: وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين اقتتلوا، ولا يجوز أن يحذف الفعل مع شيء من كلمات الشرط العاملة إلاّ مع (إن) لأنها الأصل في كلمات الشرط، ويثبت للأصل ما لا يثبت للفرع."[3]

- **(حرف الجر يكثر حذفه مع (أن) دون غيرها)**[4]

استعان بها في توجيه قوله تعالى: ﴿ يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ سُورَةٞ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمۡۚ قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخۡرِجٞ مَّا تَحۡذَرُونَ ﴾ التوبة: 64 "[التوبة] الآية: 64على أنّ: (أن) وصلتها في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: من أن تنزل، ويجوز أن تكون في موضع الجر على إرادة حرف الجر لأن حرف الجر يكثر حذفه مع أن دون غيرها.[5]

- **أعطوا الأكثر الأخف، وأعطوا الأقل الأثقل:**[6]

1. ابن الأنباري ، البيان، 263/1.
2. نفسه، 735/2.
3. نفسه، 684/2.
4. نفسه، 364/1.
5. نفسه، 211/1.
6. نفسه.

ويستخدم ابن الأنباري هذه القاعدة في الفتح والضم عند توجيه قوله تعالى﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ آل عمران: 176 الآية: 176. "قرئ بفتح الياء وضمها، فمن قرأ بالفتح جعله "حَزنَهُ" وهو فعل ثلاثي، ومن قرأ بالضم جعله من "أَحْزَنَهُ" وهو فعل رباعي، وإنما فعلوا ذلك للفرق بينهما، وإنما كان الثلاثي أولى بالفتح، والرباعي أولى بالضم لان الثلاثي أكثر، والرباعي اقل، فأعطوا الأكثر الأخف وهو الفتح وأعطوا الأقل الأثقل وهو الضم ليعادلوا بينهما"[1]

(الإضافة غالى الجمع تغني عن جمع المضاف)[2]

ويقول في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ الملك: 11. إنما أراد بذنوبهم، إلا أنه قال (بذنبهم) لوجهين: "أحدهما أنه إضافة إلى جماعة، لأن الإضافة إلى الجمع تغني عن جمع المضاف"[3]

(يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع)[4]

يقول تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ الحجرات: 9 يفسر ابن الأنباري استعمال (طائفتان) في أثناء إعرابه بان (طائفتان)؛ مرفوع بفعل مقدر وتقديره: وان اقتتل طائفتان من المؤمنين اقتتلوا، ولا يجوز ان يحذف الفعل مع شيء من كلمات الشرط العاملة إلا مع (إن) لأنها الأصل في كلمات الشرط، ويثبت للأصل مالا يثبت للفرع.[5]

1. ابن الأنباري ، البيان، 263/1.
2. نفسه ، 735/2.
3. نفسه
4. نفسه.684/2.
5. نفسه، 29/1..

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه العطف على لفظ بعينه:

تناثرت في ثنايا الكتاب القواعد الاستدلالية التي لها علاقة بتوجيه العطف على اللفظ، إذ أنه (يجوز العطف على الموضع، كما يجوز على اللفظ)[1]. وقد استدل أبو البركات بهذا النوع من القواعد وساق في ذلك عدّة آيات قرانية، ومثاله:

(يجوز العطف على الموضع، كما يجوز العطف على اللفظ)[2]

قوله تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ الأعراف: 186. يشير الأنباري إلى أنه قرئ (ويذرهم) بالرفع والجر، "فالرفع على تقدير مبتدأ؛ وتقديره: هو يذرهم، والجزم بالعطف على موضع الفاء في (فلا هادي له)، وموضعه الجزم على جواب الشرط، ويجوز العطف على الموضع كما يجوز العطف على اللفظ.[3]

(يجوز العطف على الموضع الجار والمجرور)[4]

ومن استدلالاته أيضا بالعطف تحليله لقوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ﴾ الحج: ٢٣ [الحج] الآية: 23. قائلا: يقرأ لؤلؤا؛ بالجر والنصب، فالجر بالعطف على (ذهب)، والنصب من وجهين؛ أحدهما: أن يكون منصوب بتقدير فعل، وتقديره: ويعطون لؤلؤا؛ لدلالة (يحلون) عليه في أول الكلام، والثاني:بالعطف على موضع الجار والمجرور من قوله (من أساور)؛كما يجوز أن يقال:مررت بزيد وعمر.[5]

1. ابن الأنباري ،البيان، 344/1.
2. نفسه.
3. نفسه.
4. نفسه،519/2.
5. نفسه.

وفي إعرابه لقوله سبحانه: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ فصلت: ٣٧ [فصلت] الآية: 37.

يتبين لنا من خلال هذه الآية الكريمة استعمال الواو للعطف؛ إذ يعطف (النهار والشمس والقمر) على (الليل) ويعطف (لا للقمر) على ما قبلها. وفي هذه الآية يقول أبو البركات: "...(ومن آياته) الخبر، للمبتدأ (الليل) والهاء في (خلقن)، تعود على الآيات، ولا تعود على الشمس والقمر والليل والنهار. لأن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلب جانب المذكر على جانب المؤنث.[1]

1. ابن الانباري، البيان، 653/2.

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه امتناع حكم مخصوص:

قد كان للقواعد الاستدلالية أثر في توجيه امتناع حكم مخصوص، كامتناع عمل (إن) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ يس: 32. فيذهب فريق من النحاة إلى أنها (إن) تعمل عند مشابهتها الفعل، ويمتنع عملها في هذه الآية، وهو ما يفسره ابن الأنباري بقوله: " إن مخففة من الثقيلة، ولما خففت بطل عملها لنقصها عن مشابهة الفعل فارتفع ما بعدها بالابتداء، فيكون (كل) مرفوع بالابتداء، و(جميع) خبره. وبطل لدخول (إلاّ)عمل (إن) على قول من يعملها، لأنه إذا بطل عمل (ما) لدخول (إلا) وهي الأصل في العمل فلأن يبطل عمل (إن) لدخول (إلا) وهي الفرع، كان ذلك أولى."[1]

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾ المؤمنون: ١٤ ، يقول ابن الأنباري: " لا يجوز أن يكون (أحسن)وصفا، لأن إضافة أفعل إلى ما بعده في نية الانفصال لا الاتصال. لأنه في تقدير: أحسن من الخالقين. فوجب أن يكون بدلا لا وصفا."[2] كما لا يجوز أن يكون الرحمان وصفا لـ (هو) في قوله تعالى: "ٱلرَّحِيمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ هُوَ إِلَّآ إِلَٰهَ إِلَّا" [البقرة] الآية: 163. لأن هو اسم مضمر، والمضمر لا يوصف ولا يوصف به.[3]

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه الفصل بين متلازمين:

ونقصد بهذه الفكرة ضبط القواعد الاستدلالية لعملية الفصل بين (الفعل والفاعل) أو(الصلة والموصول) أو (الصفة والموصوف) أو (العطف والمعطوف) أو (البدل والمبدل منه) أو (المصدر وصلته)...إلخ. وكل ما يتصل بذلك من تقديم أحد المتلازمين أو

1. ابن الانباري، البيان، 616/1.
2. نفسه، 527/2.
3. نفسه، 129/1.

تأخيره، وقد كانت القواعد الاستدلالية تجيز الفصل بين المتلازمين في مواضع وتمنعه في أخرى. ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

(لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي):[1]

يقول ابن الأنباري في إعراب قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾ النساء: 38 [النساء38]، أن عبارة (رئاء الناس): "منصوب من وجهين: أحدهما أن يكون منصوبا لأنه في موضع الحال، من (الذين)، فيكون (ولا يؤمنون بالله) مستأنفا غير معطوف على (ينفقون)، لأن الحال (من الذين)، غير داخلة في صلته. فلو جعل (ولا يؤمنون) معطوفا على (ينفقون) لأدى إلى الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، وذلك لا يجوز."[2]

(من شرط الفصل أن يقع بين معرفتين أو في حكمهما)[3]

ومثاله إعراب أبو البركات ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ﴾ الإنسان: 23 [الانسان23] ، إذ يقول: " لا يجوز أن يكون نحن هاهنا فصلا، لا موضع له من الإعراب، لأن من شرط الفصل أن يقع بين معرفتين أو في حكمهما ولم يوجد هاهنا و(نزلنا) جملة فعلية في موضع رفع لأنها خبر (إن).[4]

(الفصل بالنداء كثير في كلامهم):[5]

يستعين أبو البركات في الفصل بين أحد المتلازمين على ما اطرد من كلام العرب، ومثاله تحليله للآية الكريمة: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٖ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ

1. ابن الانباري، البيان ،2/ 230
2. نفسه.
3. نفسه ، 2/ 760.
4. نفسه، 320/2.
5. نفسه،2/ 760.

بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿ إبراهيم: 37 ؛ إذ يقول: "و(ليقيموا الصلاة) متعلق بأسكنت، وفصل بين (أسكنت) وما يتعلق به بقوله: (ربنا)، لأن الفصل بالنداء كثير في كلامهم."[1]

(الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول يقوي التذكير):[2]

استعان بها ابن الأنباري في توجيه قوله تعالى: " لن ينال الله لحومها"() قائلا: " قرئ (ينال) بالياء والتاء، فمن قرأ بالياء بالتذكير أراد معنى الجمع، ومن قرأ بالتاء بالتأنيث، أراد معنى الجماعة. والفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول يقوي التذكير، ويزيده حسنا."[3] وغيرها من القواعد الأخرى التي تتصل بعملية الفصل بين المتلازمين، ونذكر منها:

- المصدر يقع به الفصل بين الموصول وصلته.[4]
- الصفة لا تجيء إلا بعد تمام الموصول بصلته، لئلا يؤدي إلى الفصل بين الموصول والصلة بالصفة.[5]
- الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف.[6]
- البدل لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه.[7]
- لا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ.[8]
- لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته بخبر المبتدأ.[9]

1. ابن الانباري، المرجع السابق، 2/ 760.
2. ، 523/2.
3. نفسه.
4. نفسه، 327/2.
5. نفسه،409/2
6. نفسه،322/1.
7. نفسه، 322/1.
8. نفسه.
9. نفسه.

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه تأويل النص القرآني:

كان للقواعد الاستدلالية أثر عظيم في توجيه تأويل القرآن، ذلك أن النحاة حينما يعمدون إلى تأويل النص القرآني، فإنهم وإن اختلفوا في وجوه هذا التأويل، إلا أنهم يلتقون في مقصود واحد هو: صرف اللفظ عن ظاهره إلى وجه آخر يرجحونه بما ثبت لديهم من قواعد الاستدلال النحوي.

فرغم كثرة الاختلاف في القراءات القرآنية، وتنوعها، إلاّ أنه لم يتطرق إلى القرآن الكريم تضاد، ولا تناقض وذلك بفضل ضبط القواعد الاستدلالية لعملية التأويل.

وللتمثيل سنعرض لبعض الآيات القرآنية التي استعان ابن الأنباري في تأويلها بالقواعد الاستدلالية المتصلة بهذه الفكرة، ومثاله:

(الحمل على المعنى كثير في كلامهم):[1]

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ البقرة: 69 ، فقد حملها ابن الأنباري على المعنى في تفسير إعرابه لجملة (تسر الناظرين) بالتأنيث: (وإنما يجوز أن يكون الخبر (تسر الناظرين) بلفظ التأنيث، لوجهين: أحدهما؛ لأن اللون بمعنى الصفرة، وكأنه قال: "صفرتها تسر الناظرين، والحمل على المعنى كثير في كلامهم".[2]

(تارة يحملون على اللفظ وتارة على المعنى):[3]

وفي معرض استدلالاته (بالحمل على اللفظ) اعتماده على القاعدة الاستدلالية (تارة يحملون على اللفظ، وتارة على المعنى) على نحو إعرابه لقوله تعالى: "فِيهَاخَٰلِدًا" [النساء] الآية: 14، منصوب على الحال من الهاء في (يدخله)، والهاء تعود على (من) ووحد (خالدا) حملا على لفظ (من)، وهم تارة يحملون على اللفظ وتارة على المعنى"[4]

(الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل):[5]

1. ابن الانباري البيان، 99/1.
2. نفسه.
3. نفسه، 223/1.
4. نفسه ، 1/ 223.
5. نفسه، 1/ 186.

وفي سياق آخر يتعلق بالحمل على الأكثر (الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل)، ينتصر أبو البركات لمذهب البصريين في أن تكون (التوراة) من قوله تعالى:

"﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴾آل عمران: 3" (آل عمران 03)، على وزن (فوعلة) لوجهين: أحدهما لأن (فوعلة) أكثر من (تفعلة)، فحمله على الأكثر أولى من الأقل، والثاني: أن زيادة الواو ثانية في الأسماء أكثر من زيادة التاء أولا، فكان حمله على الأكثر أولى.[1]

1. ابن الانباري البيان، 1/ 186.

أثر القواعد الاستدلالية في تحديدالوظيفة النحوية للصيغة الصرفية:

نتناول في هذا الجانب من البحث بعض القواعد الاستدلالية التي يلزم تحديدها لكونها دعامة من دعائم ضبط عملية تحديد الوظيفة النحوية للصيغ الصرفية. فالحاجة ماسة إلى تجريدها من مظانها، وتأصيلها، ثم دراستها. وربطها بموضوعها.
استعان ابن الأنباري بهذا النوع من القواعد في العديد من المسائل الصرفية ويكفي أن نستدل على ذلك باعتماده على القواعد الآتية:

(حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى) :[1]

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة في توجيهه قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ ﴾ هود: 3 على أنّ التاء المحذوفة في " تولوا" هي التاء الثانية، لا تاء المضارعة، لأنّ تاء المضارعة زيدت لمعنى، والتاء الثانية لم تزد لمعنى، فكان حذفها وتبقية الأولى أولى[2].

ولقد أكثر أبو البركات من الاستعانة بها في العديد من المسائل الصرفية التي تدور حول حذف أحد الحروف لالتقاء الساكنين، والأمثلة كثيرة على ذلك وكفى بهذه الآية استدلالا على ضرورة حذف مالم يدخل لمعنى، و تبقية ما دخل لمعنى ، لأنّ يودي إلى الإخلال بالمعنى، وهنا يكمن أثر هذه القاعدة في توجيه الآية الكريمة ، والوصول بالقارئ إلى الفهم اللغوي الصحيح .

(لام الابتداء تدخل على سوف)[3]

قال ابن الأنباري في " البيان": إنّما دخلت اللام على سوف في نحو: ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ الضحى: 5.[الضحى :05] ، لأنّ سوف أشبهت الاسم لأنّها علىثلاثة أحرف بخلاف السين فإنّها على حرف واحد[4].

---

[1]- ابن الأنباري، البيان،394/2.
[2]- نفسه
[3]- نفسه، 784/2
[4]-نفسه، 27/1.

وقال ابن هشام في " المغني":تنفرد سوف عن السين بدخول اللاّم [1]، واستدل على ذلك بالآية نفسها .

ومن خلال ماسبق ذكره, يتضح لنا ما افترقت فيه السين وسوف، وهو أنّ "سوف " أسبه بالأسماء من السين، لكونها على ثلاثة أحرف؛ فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين . ثم أنّ هذه القاعدة تمكننا من تمييز لام الابتداء عن لام القسم كمثال.

(التصغير يرد الأشياء إلى أصولها) :[2].

احتج ابن الأنباري بهذه القاعدة في توجيه قوله ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ البقرة: 49 فقال أنّ"آل " أصلها أهلَ، فأبدلوا من الهاء همزة فصار: أألَ، فاستثقلوا اجتماع همزتين، فقبلوا الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولهذا لو صغّرته لرددته إلى أصله، فقلت أُهَيْلٌ[3].

نصّ ابن الأنباري على هذه القاعدةفي العديد من مصنّفاته نحو:" البيان" ، " الإنصاف" في مسائل الخلاف"، " الأشباه والنظائر" وغيرها من الكتب .

قال أبو حيّان :" لا تصغّر الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأين، وكم، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وما ومن، ولا الأسماء المصّغرة، ولا غير سوى وسُوى بمعنى غير،ولا البارحة ، وأمس وغد، وقصر بمعنى عشية،ولا الأسماء العاملة عمل الفعل[4].

ويبدو من خلال الدراسة أنّ " البيان " يزخر بالعديد من القواعد الجزئية المتصلة ببنية الكلمة والتي تختص مسألة معينة من مسائل النحو، وهذا يجعلها أكثر دقة في إثبات الحكم النحوي وبيان وجوه القراءات القرآنية من حيث اللغة و الإعراب.

(الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها):[5]

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ص799.
[2]- المرجع السابق، 89/1.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ص 220..
[4]- السيوطي، الأشباه والنظائر 287/3.
[5]- محمد سالم الصالح ، أصول النحو ،ص479.

من ذلك أنّ التقدير في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفۡرَآءُ فَاقِعٌ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ البقرة: 69«أتيناكموه»؛ فحذفت الهاء تخفيفا وحذفت الواو تبعا لحذف الهاء، لأنها تثبت لدخولها، فإذا حذفت حذفت تبعا لها في الحذف ، كما كانت تبعا لها في الإثبات ، لأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها [1]

بين ابن الأنباري أكثر من مرة في كتابه "البيان "ولعل هدفا متصلا بذلك ، وهو أن يحلل وجه القراءة في العربية ،إما على سبيل البيان أو الشرح أو التوجيه.

(الاسم إذا تضمن معنى الرحرف وجب أن يكون مبنيا):[2].

استدل بها في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾ البقرة: 11،على أنّ (إذا): ظرف زمان مستقبل ، وهو مبني ، لأنّ كل ظرف لابد فيه من تقدير حرف وهو " في"فكأنّه قد تضمن معنى الحرف والاسم إذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا[3].

(التثنية ترد الاسم المعرفة إلى نكرة):[4]

ويستعين بهذه القاعدة في إثبات أنّه إنّما لم يجز تثنية ذا والذي على حد قولهم (زيد، وزيدان، وعمرون وعمران)؛ لأنّ التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والأسماء المضمرة لا تقبل التنكير[5].

- **المعرفة لا تتصرف ولا تنصرف**:[6]

استدل بها في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ القمر: 34 ، حيث قال : (آل لوط) منصوب على الاستثناء وبـ (سحر) في موضع نصب ، لأنّه متعلق بـ (نجيناهم) ؛ وصرفه لأنّه أراد به سحرا من الأسحار ، ولو أراد به التعريف لم يصرفه للتعريف ، والعدل عن لام التعريف لأنّ من حقه أن يتعرف بها ، فلما

[1]- محمد سالم الصالح ، أصول النحو ،ص479.
[2]- نفسه ،177/1.
[3]- المرجع السابق، 177/1.
[4]- نفسه، ص 479.
[5]- نفسه.
[6]- نفسه.

لم يتعرف صار معدولا عنها ، فاجتمع فيه العدل والتعريف، و(سحر) إذا كان معرفة فإنّه لا ينصرف ولا يتصرف، ونعني بالانصراف دخول التنوين ن ونعني بالتصرف نقله عن الظرفية إلى الاسمية ، فإنه لم يستعمل في حالة التعريف إلا ظرفا ، وإذا نكر جاز نقله عن الظرفية إلى الإسمية ، كما في الآية « نعمة » منصوب لأنه مفعول به [1]

هناك العديد من القواعد الاستدلالية التي تدور في فلك هذه الفكرة، ومنها:

- لا يجتمع أداتان لمعنى.[2]
- لا تجتمع في كلمة واحدة نوعان من الإيجاز.[3]
- كون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال.[4]

[1]- ابن الأنباري ، البيان ، 2/ 764.

2. نفسه، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 384/1.

3. نفسه.

4. نفسه.

العامل بما له علاقة بتوجيه القرآن الكريم":

يعتمد ابن الأنباري في مؤلفه "البيان" لإثبات الأحكام النحوية، وبيان وجوه القراءات القرآنية من حيث الإعراب، على مجموعة من قواعد الاستدلال النحوي، وخاصة ما يتعلق منها بفكرة العامل بما له علاقة بتوجيه القرآن فقد استعمل ابن الأنباري هذا النوع من القواعد، أكثر من مرة في تفسير إعراباته للآيات القرآنية ومحاولة الوصول بها إلى وجه في العربية، مثل قاعدة:

(العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي):[1]

وهي قاعدة استدلالية كبرى، استعان بها الكثير من النحاة لدراسة مسائل معينة من النحو، باعتبار أن فكرة العامل من الأسس المهمة التي شغلت تفكيرهم النحوي وتركت أثرها في الدراسات القرآنية، إذ يعتمدها ابن الأنباري في ممارساته التطبيقية لظاهرة إعراب القرآن

وتوجيهه ، وفي معرض استدلالاته بهذه القاعدة توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ آل عمران: 146 ، إذ يعرض لاختلاف القراءات في (قاتل معه ربيون) ويوجه إعراب من قرأ (قتل معه ربيون) قائلا: " (قتل): أن يكون مرفوعا بالظرف، لأن الظرف وقع صفة لما قبله ففيه معنى الفعل، فكان أولى من الابتداء لأنه عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي." [2]

(ما في حيز النفي لا يعمل فيما قبله):[3]

استعان ابن الأنباري بهذه القاعدة في توجيه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ الفرقان: ٢٢ ، قائلا في إعراب (يوم): "منصوب على الظرف والعامل فيه فعل مقدر، وتقديره: يمنعون يوم

1..ابن الأنباري، البيان، 204/1.
2. نفسه.
3. نفسه، 2/ 545.

البشارة يرون الملائكة، ولا يجوز أن يعمل فيه (لا بشرى)لأن ما في حيز النفي لا يعمل فيما قبله."[1]

(الفعل لا يرفع فاعلين):[2]

من المعلوم أن عامل رفع الفاعل هو الفعل، وقد نصت القواعد الاستدلالية على أن الفعل لا يرفع فاعلين. وهو ما يتضح من خلال شرح ابن الأنباري لإعراب قوله تعالى﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾ المنافقون:5، قائلا: "هاهنا فعلان هما: تعالوا، ويستغفر، أعمل الثاني منها، وهو (يستغفر)، ولا ضمير فيه، لأن (رسول الله) مرفوع به، والفعل لا يرفع فاعلين."[3]

وهذه أمثلة قليلة مما يزخر به "البيان" في بيان العامل بما له علاقة بتوجيه القرآن من خلال ضبط نظام الجمل القرآنية وتحديد الوظيفة النحوية للمفردات والتراكيب وصولا بالآيات إلى وجه صحيح من وجوه العربية.

وهناك عدّة قواعد أخرى تدور في فلك هذه الفكرة، ونذكر منها:

- الفعل لا يدخل على الفعل.[4]
- ما بعد الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله ولا فيه.[5]
- لا يدخل عامل على عامل.[6]
- عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.[7]
- الصفة لا تعمل في الموصوف.[8]
- الشرط لا يعمل فيه ما قبله، لأن له صدر الكلام.[9]

1. ابن الأنباري، البيان، ، 2/ 545.
2. نفسه، 2/ 728.
3. نفسه.
4. نفسه، 711/1.
5. نفسه،77/1.
6. نفسه،1/ 48.
7. نفسه، 196/1.
8. نفسه،712/2.
9. نفسه ، 45/1.

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه الحذف وتقدير المحذوف:

مناقشة مسألة الحذف وتقدير المحذوف، في ضوء القواعد الاستدلالية تحيلنا إلى القول أن النحاة قد أجازوا الحذف لطول الكلام. وقرروا تقدير المحذوفات مما يزيد الكلام حسنا. لأن بعضها إن ظهر كان عيّا؛ فلابد من تقديرها مع إرادة الدليل عليها معنويا كان أم لفظيا.

ولنا في هذا الصدد أن نسوق عبارة ابن جني في تقريره لهذه الفكرة، إذ عبّر عنها بأسلوب وجيز في قوله: "وإن كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد. فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ... وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته."[1]

ومعنى هذا أنه يجوز الحذف في بعض الجمل، وأن المحذوفات وتقديرها لدى النحاة ترتبط بأمرين هما:

- إرادة المحذوف.
- الدليل عليه معنويا كان أم لفظيا.

والمتأمل لكتاب "البيان" لابن الانباري يجده حافلا بكثير من القواعد الاستدلالية التي مظهرها الحذف وتقدير المحذوف. فكان لابد لنا من توضيح ما لها من أثر في توجيه هذا المظهر، ومن بين ما جاء في الكتاب ـ مثلا ـ القواعد الآتية:

❖ الحذف للعلم بالمحذوف لوجود الدلالة عليه كثير في كلامهم:[2]

وهي قاعدة استدلالية كبرى على وجود محذوفات في كلام العرب. قد لا يتم الكلام بها إلا إذا أظهرت. ويشترط في حذفها أن يكون المخاطب يعلمها بإرادة الدليل عليها

كقوله تعالى: ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾ البقرة: ٢٨٥ . وذلك أن (غفرانك) منصوب على المصدر؛ يقال غفر، غفرانا. وكفر كفرانا، وهو ها هنا منصوب بفعل مقدر، وتقديره: اغفر لنا غفرانك، فحذف للعلم به.[3]

1. ابن جني، الخصائص، 360/2 - 379
2. ابن الانباري، البيان، 157/1.
3. نفسه، 157/1.

(طول الكلام يناسب الحذف):[1]

قد يطول الكلام فيكون الحذف في بعض مواضعه أبلغ وأوجز مما يزيده حسنا، وخاصة إذا كان ذلك الحذف حذف ما كان فضلة في الجملة.وقد وضح ابن الأنباري هذه الفكرة في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ الفرقان: 41. قائلا: "أي بعثه الله ، وإنما حذف ضمير المفعول العائد إلى الاسم الموصول تخفيفا. لأن الاسم الموصول وصلته المركبة من الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، فلما طال الكلام حسن الحذف، لأن طول الكلام يناسب الحذف، وكان حذف العائد أولى من الموصول والصلة والفعل والفاعل، لأن هذه الأشياء كلها لازمة في الجملة، وحذف ما كان فضلة في الجملة أولى من حذف ما كان لازما فيها"[2]

(حرف الجر يكثر حذفه مع (أن) دون غيره)ا:[3]

استعان بها في توجيه قوله تعالى: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ التوبة: ٦٤، على أن (أن) وصلتها "في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره (من أن تنزل)، ويجوز أن تكون في موضع جر على إرادة حرف الجر، لأن حرف الجر يكثر حذفه مع أن دون غيرها."[4]

(حذف القول كثير في كلامهم):[5]

اعتمد ابن الأنباري في توجيه الحذف على ما اطرد من كلام العرب، يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ السجدة: 12 ، "المجرمون"

1. ابن الانباري، 1/ 125.
2. نفسه
3. نفسه ، 501/2.
4. نفسه.
5. نفسه، 2 / 587.

مبتدأ و"ناكسوا رؤوسهم" خبره، و"ربنا أبصرنا" تقديره. يقولون: "ربنا أبصرنا" فحذف القول، وحذف القول كثير في كلامهم."[1]

ومن مظاهر الحذف وتقدير المحذوفات التي استنبطها أبو البركات من النص القرآني، قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ الحجرات: ٩ [الحجرات] الآية: 09، لو أظهر ما حذف فيها صارت الجملة القرآنية: "وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين اقتتلوا" وإرادة المحذوف (اقتتلوا) تحيلنا إلى ذلك. والذي يدل عليه ويؤكده إعراب ابن الأنباري (طائفتان)؛ مرفوع بفعل مقدر.

والآية الرابعة: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ التوبة: 6 ، فسرها أبو البركات في إعرابه للفظ (أحد)؛ ارتفع بفعل مقدر دل عليه الظاهر وتقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. لأن (إن) اقتضت الفعل، فوجب تقديره، فارتفع الاسم بعده لأنه فاعله."[2]

ذكرنا هذه الآيات على سبيل التمثيل والتحليل، وغيرها كثير من الآيات الكريمة التي وردت في"البيان" مفسرة ومفصلة لمظهر الحذف وتقدير المحذوف كأهم مظهر من مظاهر التأويل.

1. ابن الانباري، البيان، 157/1.
2. نفسه، 1/ 357.

أثر القواعد الاستدلالية في توجيه ترجيح استعمالين:

يقوم أبو البركات في ترجيحاته الإعرابية بعرض الاحتمالات والافتراضات التي قيلت في إعراب بعض كلمات الجمل القرآنية. ثم يرجح أحد الوجوه الإعرابية ويضعف الوجه الآخر على نحو ترجيحه لإعرابهم قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ﴾ الأنفال: 43 ، يرجح ما قيل في إعراب (إذ) محللا ذلك بقوله: " إذ؛ معطوف على (إذ) الأولى، وردت الواو ميم الجمع مع المضمر، لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها، وقد جاء عن بعض العرب حذفها مع الضمير وهي لغيّة رديئة، واللغة الفصيحة إثباتها وهي لغة القرآن.[1]

وفي آية أخرى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ الأنفال: 51. يفسر أبو البركات سبب قوله سبحانه: (ذلك) على خطاب الواحد، ولم يقل ذلكم بلفظ الجمع: "وإنما قال ذلك بخطاب الواحد، ولم يقل ذلكم على قياس اللغة الأخرى في قوله: (ذلك بما قدمت أيديكم) لأنه أراد به الجمع فكأنه قال: ذلك أيها الجمع، والجمع بلفظ الواحد."[2]

ويقول في موطن آخر: "﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾الأنفال: 48" جاءت في إعرابها وجوه كثيرة، ويذهب إلى أنه "لا يجوز أن يكون (اليوم) خبر عن (غالب)، لأن (اليوم) ظرف زمان، و(غالب) جثة، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الجمعة، لأنه لا فائدة فيه."[3]

1. ابن الأنباري، البيان، 1/ 352.
2. نفسه، 1/ 353.
3. نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الأنباري، أسرار العربية ، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، ط1، بيروت، 1998.
2. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي.ط1،2002.
3. ابن الأنباري، البيان، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007.
4. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح، عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1963.
5. ابن الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.
6. ابن المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1972.
7. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983،.
8. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
9. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
10. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ووسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
11. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق، ع، د)، دار صادر، بيروت.
12. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: ةمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط1، 1991.
13. أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1982.
14. أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيالقاهرة ، ط3، 1988.
15. أبو حيان النحوي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1990.
16. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق : محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971.

17. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق : محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971.
18. أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
19. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستدلال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2009.
20. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، مصر، 2000.
21. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، مصر، 2000 .
22. حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007.
23. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت.
24. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة، 1954.
25. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1988.
26. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرمن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1985.
27. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو دار المعارف، حلب، ط2،.
28. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1965.
29. الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
30. عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، القاهرة ، ط1، 1968.
31. عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، القاهرة، ط1، 1968.
32. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البداوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2،1999.
33. عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، 1997.
34. علي حسن أحمد حسن، القاعدة النحوية وأثرها في إعراب النحاة للقرآن الكريم، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العربية، الفيوم.

35. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (ق، ع،د)، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط2، 1952.
36. كريم حسن ناصح الخالدي، أثر المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، الأردن، ط1، 2006.
37. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، دار الصفاء، الجزائر، دار ابن حزم ، لبنان،ط1، 2000.
38. محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الرياض، 2007.
39. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية ، دار غريب ، القاهرة، ط1، 2006.
40. محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط1، 2006.
41. محمد عبد العزيز عبد الدايم، الاستدلال النحوي، نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، القاهرة، 2008.
42. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006.
43. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1989.
44. محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب، القاهرة، 1982.
45. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، ط1، 2007.
46. وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية،، دار غيداء، الأردن، ط1، 2011 .
47. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، نشر أحمد فريد رفاعي،القاهرة 1936.

حاولت الدراسة على مدار الفصلين السابقين، إبراز أهمية القواعد الاستدلالية في كل مبحث من مباحث النحو العربي وأصوله، وعلاقتها بتوجيه النص القرآني، والتي نوجزها فيما يأتي:

- كانت القواعد الاستدلالية أهم ما يجب الاشتغال به في الدرس النحوي، لأنها مظهر من مظاهر تشبيب النظرية النحوية في التراث العربي من الوصف إلى التفسير؛ إذ تسلك القواعد علاقة بكل مظاهره النظرية.
- دلالتها على اجتهاد النحاة وقدرتهم على استنباط الأحكام والتدليل عليها وفق منهج حكمته كثير من ضوابط الصناعة العلمية.
- تعد من الضوابط الحاكمة للترجيح النحوي والتفاضل بين الآراء والأفكار والأقوال
- محاولة ضبط التفكير النحوي بقواعد أقرب إلى طبيعة المنهج العلمي في صرامته الموضوعية.
- الاهتمام بقواعد الاستدلال النحوي على مستوى استخراجها من كتاب"البيان في غريب إعراب القرآن " لابن الأنباري ثم دراستها وربطها بموضوعها؛ يعتبر خطوة مهمة و أساسية في تعميق هذا البحث.
- صاحبت هذه القواعد التفكير النحوي والتأليف ونمت بنموه وتطورت بتطوره، وأكثر ما نجدها في مؤلفات ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)،و(أسرار العربية)، والتي تعد مرجعا أساسيا لكل من يرغب في دراسة هذا النوع من القواعد.
- علاقتها الوثيقة بأصول النحو العربي وضبط كيفية الاستدلال بها.
- اتخذت هذه الدراسة من كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"لابن الأنباري ميدانا للتطبيق، والمقصود بغريب إعراب القرآن مجموعة الوجوه الإعرابية المتكاثرة في الآيات موضع الإعراب، والتي توسع أبو البركات في مناقشتها إما على سبيل البيان أو الشرح أو التوجيه.
- أن من هذه القواعد ما يتصل بتفسير استعمال حكم مخصوص ، ومنها ما يتعلق بالأدلة الإجمالية (السماع، القياس، الاستصحاب)، ومنها ما يتصل بالعامل وعلاقته بالمعمول وما له من أثر في توجيه القرآن وتأويله. ومنها ما يتصل بعوارض التركيب أي ما يعترض له التركيب من حذف أو ذكر أو تقديم أو تأخير وغير ذلك.
- أن دراسة هذه القواعد تسهم في تعميق فكرة التأثير بين النحو وغيره من المعارف الأخرى كالفقه والمنطق والفلسفة ، وذلك ببيان الإجراءات والآليات الاستدلالية المشتركة.
- تمايز "محمد عبد العزيز عبد الدايم "من بين الباحثين والدارسين في الاصطلاح عليها بقواعد الاستدلال وعنايته الفائقة بدراستها.
- استطاع البحث الكشف عن فكرة القواعد الاستدلالية وكيفية الاستدلال بها في العديد من الدراسات النحوية، وظلك بإيراد العلاقة بين تلك القواعد والحكم النحوي.

- أوضح البحث أن كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة يقوم على التفاوت في الأخذ بقاعدة من قواعد الاستدلال، فإذا اختلف النحاة في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة الاستدلالية التي بنوا الحكم في ظله.